الضوابط الأخلاقية والتشريعية لشبكات التواصل الاجتماعي

أ.د. شريف درويش اللبان*

مقدمة

في ظل الهيمنة الإعلامية للإعلام السائد، تبرز قدرة المواطن العربي على مقاومة الإعلام السائد عبر التعرض لمصادر المعلومات التي تتسق مع قيم ه ومواقفه واتجاهاته، والابتعاد عن الإ علام الذي يصطدم مع تلك القيم والمواقف والاتجاهات . ويقدم ناشطو الإعلام البديل المعلومات اللازمة للحراك الاجتماعي والسياسي مثل تفاصيل اللقاءات والاعتصامات والتظاهرات وعناوين الشخصيات والجهات المستهدفة بالاحتجاج، مشكلين بذلك شبكات تضامنية بين المهتمين بقضايا الجمهور . وهكذا، فإن الإعلام البديل يتجاوز مجرد تقديم المعلموات إلى التحفيز والحشد والإثارة.

إن "الإعلام البديل" يمثل- في رأينا – جرس إنذار لوسائل الإعلام التقليدية من جرائد ومجلات وقنوات تليفزيون التي يشعر الناس بالإحباط تجاهها والشك في مصداقيتها والانزعاج من صعوبة الوصول إليها أو التأثير فيها، وعدم المشاركة في صياغة رسائلها الإعلامية، وهو ما يجب أن يدفع المؤسسات الإعلامية ال عربية إلى التخلص من الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها عبر العقود، كما يحتاج الإعلاميون إلى وقفة صادقة وجهود جبارة لتصحيح أخطائهم وزيادة م صداقيتهم وتطوير ارتباطهم بالشارع وفتح أبوابهم للآراء الأخرى، وهي الوقفة والتوجه الذي حرصت عليه بعض الصحف الخاصة في مصر على سبيل المثال.

ويرى البعض أنه رغم عديدٍ من المشكلات التي يأن تحت وطأتها الإعلام التقليدي إلا أن "الإعلام البديل" يعاني أيضاً من مجموعة من المشكلات الأخرى قد لا تجعله الحل الأمثل، وقد تجعله أكثر خطراً على المنظومة الثقافية للأمة العربية، حيث يعاني الشارع العربي من مشكلات جمة في التفكير تجعل آراءه أقرب إلى السطحية والتعميم ومرتبطة أكثر بالشائعات والشعارات الأيديول وجية التي تلاقي ه واه، حتى لو لم يقف المنطق إلى جانبها ولم يؤيدها التاريخ والعلم(١).

* أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال ووكيل كلية الاعلام – جامعة القاهرة

وتتسم مواقع الشبكات الاجتماعية بـعديدٍ من السمات كالاندماج والمشاركة والانفتاح وغياب الحدود، والنمو الكبير الذي شهدته مواقع الشبكات الاجتماعية يفرض عددا من التحديات على سياسات الإعلام التقليدية وما يتعلق بتنظيمها، فعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة لمواقع ا لتواصل الاجتماعي إلى أن هنالك عديدٌ من السلبيات والمخاوف المرتبطة بهذه المواقع، وتتمثل في الخصوصية وحماية البيانات وانتشار خطاب الكراهية والتحريض والبلطجة، وقضايا الملكية الفكرية أو حق المؤلف، وأيضا انتشار الشائعات المجهولة المصدر[٢].

ويمكن حصر التأثيرات السلبية لهذه المواقع في مجموعة النقاط التالية:

- **بث الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة والتجمعات الفاسدة** : وهذا البث مما يحدث خللاً أمنياً وفكرياً، وخاصة أن أكثر رواد الشبكات الاجتماعية من الشباب مما يسهل إغراؤهم وإغواؤهم بدعوات لاتحمل من الإصلاح شيئاً بل هي للهدم والتدمير، وقد تكون وراء ذلك منظمات وتجمعات، بل ودول لها أهداف تخريبية.
- **عرض المواد الإباحية والفاضحة والخادشة للحياء**: لقد ذكرت وزارة العدل الأمريكية في دراسة لها أن تجارة الدعارة والإباحية تجار ة رائجة جداً يبلغ رأسمالها ثمانية مليار ات دولار ولها أواصر وثيقة تربطها بالجريمة المنظمة. وتشمل تجارة الدعارة وسائل عديدة كالكتب والمجلات وأشرطة الفيديو والقنوات الفضائية الإباحية والإنترنت . وتفيد إحصاءات المباحث الفيدرالية الأمريكية (FBI) أن تجارة الدعارة هي ثالث أكبر مصدر دخل للجريمة المنظمة بعد المخدرات والقمار.
- **التشهير والفضيحة والمضايقة والتحايل والابتزاز والتزوير** : وهي أخلاقية تظهر على الشبكة بشكل عام لسهولة التدوين والتخفي، وهي أخلاقيات لاتحتاج بالضرورة إلى معرفة تامة بالبرمجة والبرمجيات، ولاتستند في الغالب العام إلى مستند شرعي حقيقي، فلا يحتاج صاحبها للتدليل أو التعليل أو الإثبات، كل هذا تقابله أنظمة وقوانين لاتملك الرد الرادع لمثل هذه التصرفات.

والابتزاز قد يكون أخلاقياً بصور أو مقاطع فيديو خاصة أو أخذت كرهاً وغصباً وهي من أكثر صور الابتزاز على الشبكات الاجتماعية ، وقد يكون مالياً من قبل أشخاص أو من قبل عاملين في مؤسسة أو شركة خاصة عند ترك العمل أو الفصل ، فقد تكون بحوزته معلومات فيساوم صاحب المؤسسة أو الشركة على تلك المعلومات.

والتزوير من أكثر جرائم نظم المعلومات انتشاراً على الإطلاق، ويتم التزوير في صور شتى منها على سبيل المثال إدخال بيانات خاطئة أو التعديل البيانات الموجودة ، ومن صورها على الشبكات الاجتماعية تزوير البيانات الخاصة للشخص مثلا لجنس أو العمر أو وضع صورة مخالفة للواقع.

- **انتهاك الحقوق الخاصة والعامة:** الخصوصية الشخصية الخاصة أو الخصوصية الاعتبارية للمواقع من الحقوق المحفوظة والتي يعتبر الاعتداء عليها جرماً يستحق صاحبها العقاب والتجريم ، وقد أدى انتشار الشبكة وخاصة الاجتماعية بما تحمله من خصوصية اجتماعية للشخص والمواقع إلى سهولة هتك ستار الحقوق والتلاعب بها إما بالتعطيل أو التغيير أو بالاستغلال السلبي لها ولمعلوماتها.

ويتم انتهاك الخصوصية من خلال عدة طرق، منها انتحال الشخصية الخاصة للأفراد أو الاعتبارية للمواقع والشركات ، فلكل شخصية فردية واعتبارية حقوقها المحفوظة ، وخاصة للشخصيات المهمة والمتميزة وأصحاب الرئاسات الكبرى ، وكذلك الحال مع المواقع الشهيرة والمتميزة ، استغلالاً للنفوذ والشهرة والثقة الاعتبارية لكثير من الشخصيات والمواقع[٣].

ومن هنا أثار موضوع الشبكات الاجتماعية عديداً من المفاهيم والقضايا الخلافية حول أخلاقيات الشبكات الاجتماعية والجهة المنوطة بذلك إذا تم الاتفاق على مفهوم الأخلاقيات وتم وضع أطر ومعايير حاكمة لها ، وهنا يثور التساؤل حول من سيملك صلاحية التطبيق لتلك المعايير : هل لجهة منظمة أم للمؤسسات السياسية أم لمطوري برامج الشبكات الاجتماعية أنفسهم ؟ وكيف يمكن أن نجعل كلمة المعايير مفهومة ومتاحة لجماعات مختلفة من المستخدمين ذوي اهتمامات وخلفيات

ومرجعيات وتوجهات مختلفة ؟ وما القوة المحركة التي تدفعهم للالتزام بها ؟ وما الذي يجبرهم على الاستمرار في الالتزام إن لم يلتزم الطرف الأخر في المقابل ؟.

وقد حاولت الدراسات الأكاديمية تقد يم حلول لذلك وطرح (ESS,2006) مفهوم أخلاقيات المعرفة العالمية كسياق مناسب لوضع إطار لأخلاقيات المعرفة [٤]، بينما في المقابل طرح باحثون آخرون تطوير وتجديد وتطوير المداخل الأ خلاقية الحالية مثل البرجماتية (Van den Eede2010) [٥]، أخلاقيات الفضيلة (Vallor2010)[٦] ، الرعاية والاهتمام الأخلاقي (Hamington 2010) [٧] (Puotinen2011)[٨] إن كل الأسئلة السابقة يتم مناقشتها في المجال الأكاديمي بغرض البحث والتأصيل والدراسة غير أنها لم ترق حتى الآن لرفاهية التطبيق [٩].

فالنظرة العابرة لمواقع الشبكات الاجتماعية في مصر ، على سبيل المثال، بل وفي بعض الدول العربية تكشف عن حجم المأ ساة والتدني الأخلاقي الذي شهدته مختلف الشبكات بعد اندلاع ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي – سواء عبر الفيس بوك أو تويتر – كانعكاس للوضع السياسي والاجتماعي بعد الثورة .

من هنا تسعى هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلٍ رئيس وهو : ما الضوابط الأخلاقية والتشريعية التي يجب أن تلتزم بها شبكات التواصل الاجتماعي؟.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى أربعة مباحث : يتناول المبحث الأول إشكاليات شبكات الت واصل الاجتماعي في الدول العربية ، في حين يتناول المبحث الثاني الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي في الدول ال عربية، ويتناول المبحث الثالث مدى إمكانية مواجهة شبكات التواصل الاجتماعي بالفتاوى الدينية، وأخيراً يضع المبحث الرابع استراتيجية متكاملة لحوكمة شبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية.

المبحث الأول: إشكاليات شبكات التواصل الاجتماعي في الدول العربية

أثار إعلان وزارة الداخلية المصرية تنفيذ مشروع ل لرقابة على الشبكات الاجتماعية كثيراً من الجدل حول مدى مشروعيته ومدى تأثيره على الحريات المدنية، ومدى علاقة ذلك بحماية أمن الفرد والمجتمع ، ويأتي ذلك في ظل عدد من

المتغيرات ا لتي تتمثل في تزايد عدد مستخدمي الإنترنت وتصاعد حجم الأخط ار المرتبطة بالشبكات الاجتماعية، والتي برزت كعنصر تهديد جديد للأمن القومي سواء من قبل أجهزة استخبارات دولية أو جماعات إرهابية أو باستخدامها في القرصنة والجريمة الالكترونية، وتزامن ذلك مع تحولها لمنصة مهمة للرأي والتعبير ، وفي ظل عملية التحول في طبيعة الحقوق والحريات.

فعلى الرغم من دور الشبكات الاجتماعية الإيجابي في مسيرة التغيير والإصلاح خلال المرحلة الانتقالية وفي كل من موجتي التغيير في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، إلا أنها كشفت عن دور سلبي أصبح يتزايد مع ضعف المواجهة وقلة الوعي وأصبحت تصيب تلك الآثار طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر نشر اتجاهات عدم الثقة والتأثير السلبي في بنية المجتمع ، وأتاحت البيئة الالكترونية المفتوحة والعابرة للحدود الفرصة امام أطراف خارجية في التدخل في الشئون الداخلية . واستخدمت الجماعات الإرهابية الشبكات الاجتماعية كمنصة إعلا مية جديدة لما توفره من سهولة في تدشين حسابات وصعوبة الحجب م ن قبل الدولة والعمل على اختراق القاعدة الشبابية ، ويتم استخدام الشبكات الاجتماعية في شن الحملات الإلكترونية المغرضة ، ويتم استخدام الصور والفيديوهات المتحيزة لوجهة نظر معينة لشحن الرأي العام والتي قد يتم تركيبها أو اختلاقها أو إعادة استخد امها بشكل يؤثر في تحريك الأحداث . وفي شن الحروب النفسية ونشر الشائعات التي قد تضرب المصالح القومية بغية التأثير على الاستقرار الداخلي.

وأصبح الارتباط المتزايد للأفراد بالخدمات التكنولوجية يعطي قابلية التعرض للاستخدام غير الآمن لمعلوماتهم الشخصية والتي تنتج جراء نشاطهم الإلكتروني في عديدٍ من المواقع والخدمات والشبكات والاتصالات ، وهي بمثابة كنز مهم تلهث خلفه الشركات التجارية لاستخدامه في الهندسة الاجتماعية أو من جانب أجهزة الاستخبارات الدولية للاس تفادة منه في ا لتأثير على توجهات الأفراد ثم التأثير في المجتمعات والدول.

وأصبح الواقع المصري يشير إلى استخدام الشبكات الاجتماعية في جرائم الابتزاز والسرقة وانتحال الشخصية وتشويه السمعة والسب والقذف ناهيك عن

الأعمال المنافية للآداب ونشر أفكار هدامة داخل المجتمع . وهناك تأثير آخر يتعلق بإهدار الوقت والقوة البشرية لملايين من الشباب المصري وتأثيره على قيمة العمل والإنتاج والأسرة والعلاقات الاجتماعية. وتفرض تلك التحديات الجديدة الموازنة بين الحق في الاستخدام والحيلولة دون أ ن يمثل تهديد اً لأمن المجتمع ، وهو ما يدفع إلى أهمية وجود ضو ابط تحكم عملية الاستخدام وترشده ، وأن يتم التعامل مع تلك الأخطار وفق خصائصها المتميزة ، وهو ما يحتاج لا ستراتيجية شاملة لاتركز فقط على الحل الأمني بل تأخذ في اعتبارها الأبعاد الأخرى كافة كالأبعاد ا لاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولعل أهمها هي قضية صناعه التكنولوجيا وبخاصة مع تحالف الأجهزة الأمنية الكبرى بشكلٍ أو بآخر مع الشركات التكنولوجية في مجال البرمجيات أو الأجهزة التي تصنعها وتحتكرها . وهو الأمر الذي يجعل الدول المستهلكة عرضة للخطر سواء مايتعلق بأمن مواطنيها أو التعرض للهجمات الإ لكترونية ضد منشآت الدولة الحيوية ، وهو ما يتطلب إدخال الفضاء الإلكتروني ضمن استراتيجية الأمن القومي، وأن تستهدف كل مصادر الخطر لقيم المجتمع وليس النشطاء السياسيين ، وأهمية العمل على الحفاظ على الحريات وا لخصوصية، وبخاصة مع نص الدستور المصري في المادة «٥٧» في فقرتها الثانية على حماية المراسلا ت الإلكترونية والهاتفية وسريتها ، وتؤكدها المادة «٩٩» باعتبار الاعتداء على الحقوق والحريات جريمة لاتسقط بالتقادم . ويأتي إلى جانب ذلك تحديث الإطار القانوني الذي يحافظ على خصوصية الأفراد وأمنهم بتبني قانون مكافحة الجريمة الالك ترونية وحماية المعلومات الشخصية ، وأهمية دور الفرد في تحمله المسئولية وت نمية ثقافته حول الاستخدام الآمن ، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في نشر الوعي ، والرقابة القضائية والبرلمانية على أداء الأج هزة الأمنية، ونشر ثقافة أمن المعلومات ، وهو الأمر الذي يفرض أهمية الاستثمار في تنمية صناعه الت كنولوجيا وثقافة الإبداع والابتكار لدي الشباب بدلاً من الاستثمار في مجال برامج الرقابة والتجسس(١٠).

وقد أشار المهندس عادل عبد المنعم رئيس مجموعة المعلومات بغرفة صن اعة التكولوجيا إلى أن مفهوم مراقبة وزارة الداخلية المصرية لشبكات التواصل الاجتماعى على الإنترن ت، لا تعنى متابعة أشخاص بعينهم ، بينما هى مراقبة

للمحتوى المتداول على الفيسبوك وتويتر ، عن طريق عدة مصطلحات أو كلمات محظورة مثل "ثورة"، "انقلاب"، "مرسى"، "السيسي"، "مسيرة"، "قنبلة"، "حرق"، بالإضافة إلى الهاشتاجات التى له ا دلالة معينة وتظهر فى وقت محدد ، فالغرض من تلك المراقبات هو الوصول إلى الأدمن . كما أن هناك عدداً من البرامج التى تهدف إلى رصد توجهات الأشخاص ، أو المجموعات أو الجماعات عبر الإنترنت، والتى من بينها "داتا مينينج" Data Meaning الذى يتوقع المعلومات قبل كتابتها مثل مايحدث فى الحساب الشخصى ل لمواطن المصرى على موقع الفيسبوك ، عندما يظهر له عبارة "أشخاص ربما تعرفونهم " ، وبرنامج آخر يدعى "بيسينس انتليجينت" Businss Intelligent؛ تلك البرامج جميعا تؤدى إلى إمكانية ربط العلاقات وتحليل البيانات وإعطاء معلومات ، فتتيح الفرصة للوصول إلى أدمن الصفحات، بجانب تسهيل عملية اكتشاف مديرى المواقع والصفحات التى تهدف إلى تدمير الوطن ، فيستطيع من خلالها المعنيين بهذا الشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة . وأكد عبد المنعم أن وزارة الداخلية تبحث عن آلية تراقب كل من يحرض على أعم ال العنف أو الإرهاب داخل البلاد ، مشدداً على وضع ضوابط تشريع ية وقانونية لمنع سوء استخدام هذه التقنية، مبرراً بأن الحوارات الخاصة لها حُرمة ، ولكن فى حالة أن يصبح الحوار عام اً ويؤثر على الأمن القومى للمجتمع فمن الضرورى تدخل رجال الداخلية من أجل مراقبة خطوط تلك الحوارات(١١).

وقد أعلن عددٌ من خبراء قطاع الاتصالات وتكنو لوجيا المعلومات عن صعوبة وضع ميثاق شرف لأخلاقيات وضوابط استخدام شبكات التواصل الاجتماعى قبل توعية المشتركين بمخاطرها، موضحين أن دعوة دار الإفتاء المصرية بضرورة مراعاة الأعراف الاجتماعية ، أمر منطقى ، لكن هي فتقد إلى آليات التنفيذ . وأعربوا عن استيائهم م ن الا ستناد إلى المعايير الدينية ، فى تق نين استخدام مواقع اشبكات الاجتماعية، مؤكدين أن الدولة بحاجة إلى وضع قواعد تحفيزية للمشتركين لابتكار تطبيقات جديدة تعود بالنفع على المجتمع، دون إساءة التعامل مع الإنترنت.

كانت دار الافتاء المصرية قد أصدرت بياناً ، أظهرت فيه م جموعة من الضوابط الأخلاقية والاجتماعية والثقافية ، التى يجب أن يراعيها مستخدمو مواقع التواصل

الاجتماعي أثناء التصفح فيما بينهم أبرزها تحرى الصدق والموثوقية والأمانة فى طلب البيانات والمعلومات وتداولها ، والتأكيد على حماية حقوق الملكية الفكرية وقوانين الفضاء الإلكترونى. كما لفتت إلى ضرورة الحفاظ على هوية الأمة الاسلامية والثقافية وشخصيتها الذاتية وعدم الانسياق وراء أخطار الانفتاح غير المنضبط ، علاوة على الالتزام با لقيم الثقافية الإسلامية الجادة ، والتى تتسم باحترام النزاهة والحوار والشفافية.

وقد اعتبر ناصر فؤاد رئيس التحالف المصرى لحريات الإنترنت ان الدعوة جيدة، ولكنها تفتقر إلى آليات التنفيذ والمراقبة ، موضحاً أن تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعى بحاجة أولاً إلى سن قانون لمكافحة الجريمة الإلكترونية، وحماية أمن المعلومات ، وشددعلى أهمية التزام المستخدمين بمجمو عة من الضوابط عند تصفح هذه النوعية من المواقع بحيث لايتحول الأمر إلى مجرد حبر على ورق، لافتاً إلى ضرورة توعية المشتركين بخطورة نشر الشائعات التى ربما تهدد الأمن القومى للبلاد.

من جانبه أكد عثمان أبو النصر المدير الإقليمى لشركة «نوكيا سيمنز » للشبكات صعوبة تنفيذ الفكرة المطروحة ، مبيناً أن شبكة الإنترنت عبارة عن عالم مفتوح لايخضع لحدود زمنية ومكانية يمكن رصدها . واقترح قيام سلطات الدولة بإصدار حزمة توصيات للمستخدمين المحليي ن مرفقة بمقترحات للسوق العالمية ، لتوضيح كيفية تقنين استخدام شبكات التواصل الاجتماعى دون فرضها إجبارياً على زائريها.

وأشار سيد إسماعيل ، الرئيس التنفيذى لشركة SI -TECHNOLOGIES للحلول التكنولوجية إلى أهمية قيام الدولة بتدشين برامج تحفيزية لمستخدمى الإنترنت لتشجيعهم على استخدام الشبكة العنكبوتية فى تطوير تطبيقات مجتمعية تعود بالنفع على الصالح العاموأعرب عن مخاوفه من اتخاذ الشعارات الدينية كوسيلة لحصار شبكات التواصل الاجتماعى، فى ظل الانفتاح التكنولوجى الذى يشهده العالم بأسره ، مؤكداً أن طرح البدائل الايجابية والتوعية بمخاطرها أبرز أدوات تقنين استخدامها(١٢).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تنتشر الشائعات مجهولة المصدر بين حينٍ وآخر على صفحات مواقع التواصل الا جتماعي والمواقع الإلكترونية والمنتديات وخدمات البلاك بيري بشكلٍ أصبح يشكل هوساً يومياً لمشتركيها، والغريب أن هذه الشائعات والأخبار المغلوطة دائماً ما تُ نسب إلى الصحف، والقنوات التلفزيونية، والإذاعية، أو غيرها من الجهات الموثوقة، بهدف منحها صبغة رسمية ومرجعية، من قبل مروجيها .

ورغم وجود عديدٍ من المزايا والإيجابيات في مواقع التواصل الاجتماعي، فإن تطور صناعة الشائعات، وصياغتها بشكل يجعلها قابلة للتصديق وغير مبالغ فيها، جعلها وسيلة لترويج هذه الشائعات، فمثلاً صدر بيان من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية في الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية بشرطة دبي، بأن القصة والصور التي تناقلها الناس بكثافة على أجهزة البلاك بيري لسقوط طفل في سيتي سنتر، لم تقع في دبي كما روّج البعض، ونفت القيادة العامة لشرطة الفجيرة كذلك، ما أشيع عن مقتل مواطن في مشاجرة، مؤكدة أن المواطن تم نقله على الفور إلى قسم المخ والأعصاب لإجراء الإسعافات الأولية له وحالته مستقرة(١٣).

وشدد خبراء على ضرورة مراعاة الأخلاقيات والأعراف الع امة على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن يتحمل كل مستخدم لتلك المواقع مسؤوليته، مشيرين إلى أن حرية التعبير التي أتاحتها الوسائل الاجتماعية تتطلب أن يراعي كل شخص ضميره فيما يكتب، وأن يفكر في أبعاد الكلمات التي ينشرها على صفحته أو حس ابه على وسائل التواصل الاجتماعي، فلا يعمد إلى إثارة النعرات، أو ينشر كلاماً قد يتسبب في إيذاء الآخرين. ولفت الخبراء إلى قوة التأثير التي باتت تتمتع بها وسائل الت واصل الاجتماعي في العالم العربي، على الرغم من أنها حديثة العهد ، فخلال سنوات معدودة لم تعد محصورة في التواصل فحسب، إذ تعددت غاياتها لتضاهي قوة الو سائل الإعلامية في نشر المعلومات، وطرح القضايا والنقاشات، ولذا ينبغي تحري الدقة في نقل الأخبار والمعلومات.

وقد ذكر عمرو سليم عضو مجلس إدارة جمعية البحرين للإنترنت أن شريحة كبيرة من مستخدمي وسائل الت واصل الاجتماعي هي من فئة الشباب ، وتمثل هذه

الشريحة أكثر من نصف التعداد السكاني في أغلب الدول العربية التي تتميز بتركيبتها السكانية الشابة، و بالتالي فوسائل الإعلام القديمة إ ن لم تطور من محتواها ستكون بعيدة عن الناس. واعتبر سليم في لقاء على هامش "قمة الحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي"، الذي عُقد في دبي أن الطرق الخاصة باستخدام مواقع التواصل قد تكون إيجابية أو سلبية ، لكن في الختام يمكننا الاستشهاد بمثل اقتصادي يقول ان العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة، لكن طفو السيئ على السطح لن يستمر، فالاستمرار دائماً لكل ماهو ايجابي.

وأضاف سليم ان مواقع التواصل الاجتماعي عزّزت معرفة العرب بعضهم ببعض، على ع كس المشهور عنهم من قبل ، من أن كثيرين منهم متميزون بكونهم يعرفون عن العالم الغربي أكثر من العربي ، لافتاً إلى أن مساحة الحرية في التواصل عبر المواقع الا جتماعية أدت في كثير من الأحيان إ لى بروز ما يسمى بالنعرات من خلال النقاشات التي تدور بين مرتادي تلك المواقع ، مستدركاً لكن هنا لابد من طرح سؤال فيما اذا كانت المواقع ا لاجتماعية هي التي أثارت النعرات، أم أنها كانت موجودة، وطفت على السطح عبر المواقع؟.

وذكر سليم ان كل مايحدث عبر مواقع التواصل الاجتماعي في النقاشات العادية التي تدور بين النا س، فيها الكثير من السلبي ات والإيجابيات ، لكن ال ناس غالباً مايتوقفون عند السلبي ، مشدداً على أن أي مستخدم لمواقع التواصل يجب ان يراعي ضميره فيمايكتب ، وعليه حين يقرر التعبير عن رأيه أن يفكر في أبعاد مايمكن ان يؤدي اليه مايكتبه ، واذا كان من الممكن ان يؤذ ي مشاعر أي انسان، كما ينبغي تحري الدقة، فهنا ك الكثير من المعلومات التي تُنشر عبر المواقع ولا تمت للواقع بصلة، فعلى سبيل المثال "قرأت خبراً عن رائدة فضاء على الفيس بوك، وأنها بعد أن رأت الأرض من الفضاء أسلمت، وبعد أ ن بحثت عن رائدة الفضاء وجلبت كل الأخبار التي نشرت عنها في الوسائل الإع لامية، تأكدت من أ نه لا علاقة لها بالخبر بكلمة، لذا يجب التعاطي مع هذه الوسائل بجدية كبيرة ودقةعالية"[١٤].

وفي البحرين أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي جزءاً مهماً وفعالاً في الحياة الاجتماعية تؤثر فيها سلباً وإيجاباً ، وباتت بمثابة الأرض الخصبة لترويج الإشاعا ت

والأكاذيب التي تتعلق بالرموز الوطنية والدينية، والحث على الإرهاب والتخريب من دون أن يكون هنا كرادع قانوني لأصحاب ا لحسابات الشخصية على هذه المواقع ، نظراً إلى نقص التشريعات وبالتالي قصور القانون عن ملاحقة هؤلاء الأشخاص.

وذكر مدير الإعلام الأمني بوزارة الدا خلية البحرينية محمد بندينه خلال الملتقى الإعلامي الخليجي حول "وسائل التواصل الاجتماعي بين حرية الرأي والتعبير والحفاظ على الأمن القومي" بإحالة الحكومة مشروع قانون متطور يتفق مع الحقوق التي كفلها ا لدستور البحريني إلى مجلس النواب ، وفي مقدمته احترام حقوق الإنسان بشأن تجريم القذف والسب على شبكات التواصل الاجتماعي ويجعل ارتكاب هذه الجريمة تحت اسم مستعار بمثابة ظرف مشدد، مشيراً إلى أن هدف التشريع تحقيق الصالح العام وليس موجهاً ضد أفراد أو مؤسسات بعينها ، مؤكداً أن وسائل التواصل الاجتماعي لاتشكل في حد ذاتها تهديداً للأمن الوطني وإنما المشكلة الحقيقية تتمثل في فكر مستخدميها والقائمين عليها ، والأخطر من ذلك هو التوظيف الممنهج لها في استهداف أمن واستقرار الدولة، وأشار بندينه إلى أن وزارة الداخلية البحرينية أنشأت إدارة متخصصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وقد قامت بضبط عديدٍ من الأشخاص الذين يقومون بنشر معلومات مغلوطة عبر الإنترنت، كما باشرت الإدارة منذ مطلع العام الماضي ٢٥٧ قضية، منها التشهير وانتحال الوظائف ومخالفة القوانين ، وقامت كذلك بدور توعوي حتى لا ينجر الناس وراء ارتكاب هذه المخالفات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ويقول نواف محمدعبدالرحمن رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين للإنترنت إن الإنترنت بمثابة مجتمعات متكاملة تمثل امتداداً وانعكاساً للمجتمعات الموجودة على أرض الواقع والتي تزخر بالتشريعات والقوانين والتوعية والتربية، بينما هذه الأشياء مفقودة بالنسبة لمجتمعات الإنترنت، التي تمثل تواصلاً بين مختلف الأجناس والفئات. ولرفع مستوى التواصل الاجتماعي نحن نحتاج إلى قوانين وتشريعات، ولكن قبل ذلك نحتاج إلى تربية صحيحة وتوعية لأن مواقع التواص ل أصبحت موجودة في هواتف الأطفال، وأن نعلم أبناءنا وضع القيود والحدود في أسلوب التعامل مع ش بكات التواصل، لأننا في أرض الوا قع نتعامل مع الشخصيات وجها لوجه، ولكن في عالم

الإنترنت وإن تعاملنا معأ بأسماء وصور حقيقية ولك ن الأشخاص قد يكونون غير حقيقيين، وبالتالي قد يتعرض المتعاملون معهم للاستغلال ، ثم تأتي التشريعات والقوانين في المرتبة الثالثة بعد التوبية والتوعية لحوكمة عالم الإنترنت والتواصل الاجتماعي، على أساس أ ن يكون لكل شخص حقوق وو اجبات، ولذلك فهي منظومة متكاملة بين أطراف المجتمع لتوعية كل الأطراف في العالم وخلق مجتمع صحي في شبكات التواصل الاجتماعي(١٥).

وقال قانونيون ومهتمون و مختصون في الصحافة الإ لكترونية إن انتشار التجاوزات والإساءات في الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الا جتماعي يحتم أهمية وضرورة التنظيم القانوني ، مطالبين بإدراج قانون الصحافة الإلكترونية تحت قانون الصحافة المزمع المصادقة عليه ، وأكدوا أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية أصبح كبيراً ومباشراً ، إن اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً ، ولابد من تنظيم العمل فيها بحيث يكون هنا كتقنين لعمل هذه المواقع ، مشيرين إلى أن هذه المواقع يتفاعل فيها عدد كبير من المستخدمين قد يكون بالإيجاب أو بالسلب كالسب والتعرض لشخصيات مهمة بكلام غير لائق فلا بد من وضع قانون يحفظ حق الناشر والقارئ.

وقد وافق الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر على تشريع جديد في سبتمبر الماضي، يقضي بتجريم استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية لإنشاء محتوى ينظر إليه من قبل السلطات بأنه يضر بـ"القيم الاجتماعية" للدولة أو "النظام العام".

وفي عام ٢٠١٢ أقرت الإمارات العربية المتحدة قا نون الجريمة الإلكترونية المحدثة، والذي يجرم انتقاد السلطات ، ويمنع دعوات الإصلاح السياسي . وقد أُدين عديدٌ من الناس بانتهاك ذلك القانون ومنهم الإماراتي أسامة النجار الذي يحاكم حالياً في أبو ظبي بتهمة استخدام التغريد من أجل "الإساءة إلى الدولة " بعد أن نشر تغريدة ينتقد فيها حاكم الشارقة.

وقد تعرضت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة لانتقادات شديدة من قبل جماعات حقوق الإنسان بسبب قوانين جرائم الإنترنت ، في حين أدانت تلك الجماعات

جميع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بسبب حبس المعارضين على أساس الانتقادات عبر الإنترنت.

ومن المعتقد أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد تعرضت لأضرار دولية تتعلق بسمعتها نتيجة لنهجها في الت عامل مع شبكات التواصل الاجتماعي، واتهمت الغرب بادعاء صورة إيجابية حول كيفية تعام له مع الأنشطة عبر الإنترنت.

إن معظم الدول الغربية حذرة جداً في التعامل مع هذا الموضوع، وأنهم يحاولون رسم صورة مشرقة ومصداقية قوية لهم في هذا الإطار، في حين أن معظم ممارساتهم تشير إلى خلاف ذلك. ومن المهم جداً بالنسبة لدول المجلس العمل معاً لتحسين صورة المجتمعات الخليجية في وسائل الإعلام الغربية[١٧].

وفي الكويت رأى خبراء وأكاد يميون أن القانون الكويتي بحاجة إ لى سن تشريعات خاصة بمكافحة الجرائم الالكترونية التي تتم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي نظرا الى توسع انتشارها محلياً . وأجمع الخبراء والاكاديميون على أهمية مواكبة التشريعات القانونية بخصوص التطور التكنولوجي المتسارع في وسائل الاتصال المختلفة حماية لحقوق الافراد ومصالح المؤسسات الخاصة والعامة من انتهاك خصوصيتها أو تعرضها لأي ضرر ما.

وقالت مديرة ادارة المشاريع في شركة تساهيل الالكترونية المعلوماتية الشيخة مريم الصباح ان مستخدمي الانترنت على قدر عال من المهارة والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات لذا ينبغي أن تكون هناك حدود لايمكن تجاوزها وهذا الامر لايمكن لأي جهة تحقيقه إلا اذا كانت جهة حكومية . وأضافت أن على الحكومة ان تسارع الى سن القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الجرائم الالكترونية والحد منها أيا كان شكلها ونوعها مع ضرورة تنسيق الجهود وفرض القواعد واللوائح لمكافحة الجرائم الالكترونية وعدم الاكتفاء فقط بتأمين الحماية الالكترونية بل لابد من وجود طرف ثالث للمراقبة بغية ضمان المصداقية.

وطالبت المؤسسات الحكومية والشركات التي تعمل في القطاعات الحساسة لاسيما البنوك أو الشركات النفطية ال بضرورة فحص شبكاتها المعلوماتية دوريا واحداث قسم داخل المؤسسة يكون تابعا لادارة الانترنت تحت مسمى أمن المعلومات . وذكرت ان هذه القطاعات الحساسة لابد أن تحرص على سرية معلوماتها وحماية البنية التحتية لنظم المعلومات فهي بحاجة دائمة الى نظم تكنولوجية متطورة للتصدي للاختراقات وثمة ضرورة لفحص شبكاتها المعلوماتية بصفة دورية للتصدي للاختراقات المتزايدة للبنية التحتية.

وأكد أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت محمد الفيلي الحاجة الى وضع لمسات قانونية تتناسب مع الواقع الجديد مع تطور وسائل التكنولوجيا والانتشار المضطرد لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي . وأضاف الفيلي اننا بخصوص مسألة الانترنت نقف أمام عدد من الوقائع الجديدة التي تضع أمامنا بالضرورة مشكلة الاثبات وكذلك مشكلة تتعلق بمفهوم اقليمية القا نون، واوضح انه في البداية كان يتم التعامل مع موقع التواصل الاجتماعي تويتر.

ورأى ان القضاء وجد نفسه هنا بين واقع فيه جزء جديد وآخر قديم وبات يعمل من باب الاجتهاد بغياب التشريع لأ ن المشرع لا يستطيع أن يشرع عن كل جديد وبسرعة كما أن التشريع في هذا الجانب ليس ح لاً مسموحاً به بالمطلق لأن التكنولوجيا سريعة بشكل لايستطيع المشرع أن يدخل بسباق معها . وقال الفيلي إن سلطة القاضي مقيدة بما وضعه المشرع من حد أع لى وآخر أدنى للعقوبة على قاعدة أن تقييد القاضي بخيارين فقط إما براءة وإما إ دانة سيجعله خصوصاً في قضايا التعبير الإلكتروني ميالاً إلى البراءة لأنه عندما يبحث في سلوك ما فإنه لا يبحث فقط في إثبات أو عدم إثبات بل في أثره على المجتمع وكإ نسان دون أن يشعر أو يتأثر بخطورة الفعل.

من جهته قال أستاذ الإ علام بجامعة الكويت مناور الراجحي إ ن أدوات التواصل الاجتماعي باتت مهمة جدً في وقتنا الراهن وأنه لا يمكن الفرار من التطور التكنولوجي لأ نه أمر واقع يجب التعامل معه يومياً وبحكمة ولعل من أهم أسباب انتشار هذه الوسائل أنها تعتبر تقنية سهلة وبسيطة جداً تسمح بالتواصل السريع في أ ي

وقت وأي مكان وتعطي مساحات للحرية والتنفيس والتعبير . وأوضح أن سن القوانين وصياغة التشريعات لايمكن أن يحل إشكاليات وسائل التواصل الاجتماعي ، فالقانون لايستطيع أن يلاحق أشباحاً إذ أنه مع التطور التكنولوجي قد يستطيع أي فرد أن يدخل باسم وهمي ويعلق بما يشاء.

وقال عبد الرضا أسيري أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت جزءاً لايتجزأ من حياتنا اليومية وتويتر في الكويت ساهم في رسم ملامح المشهد السياسي ومازال يؤثر على الرأي العام وباتت القضايا المطروحة على صفحاته الافتراضية مفروضة على ساحات النقاش سواء على مستوى الرأي العام او على مستوى القيادات السياسية. وأيد وجود قانون يحكم التعامل مع مستخدمي تويتر وفي المقابل يجب حماية حقوق المغردين في كون القانون للتنظيم وليس للتضييق عليهم، كما على المغردين أنفسهم الالتزام بالقوانين الجزائية المعمول بها في الكويت، وبالمقابل لا يجوز الادعاء على مغرد لمجرد انتقاده، لكننا في الوقت نفسه لا نقبل الدخول في الشتائم وجرح كرامات الناس[١٨].

وقد أوقفت السلطات السعودية أشخاصاً من الجنسيتين السعودية والقطرية ، يعملون من داخل المملكة لإثارة القلاقل عبر الشبكات الاجتماعية، ومهاجمة بعض أفراد الأسرة الحاكمة وكذلك البعض من الشخص يات الدينية المعتدلة . وتعتمد السعودية في هذا الاتجاه على "وثيقة الرياض" التي تم إقرارها خلال قمة المنامة في العام ٢٠١٢، وهي وثيقة تعنى بمكافحة الجرائم المعلوماتية ، وتعد قانوناً موحداً لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ، وتتحرك في الدول الست ضد من ينشئ "موقع أو ينشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات لجماعة إرهابية لتسهيل الاتصالات بقياداتها ، أو أعضائها ، أو ترويج أفكارها ، أوتمويلها."

كما تحظر الاتفاقية "ترويج الأفكار التي من شأنها الإخلال بالنظام العام والآداب العامة" ومن الأهداف أيضاً "حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية وحماي ة الاقتصادات الوطنية لدول المجلس .وينص نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على معاقبة "من ينشر رسائل الإساءة على

مواقع التواصل الاجتماعي ومخزنوها في أجهزتهم الخاصة، بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات والغرامة حتى ثلاثة ملايين ريال ، أو بالعقوبتين معا".

وأصدرت السعودية قانوناً لمكافحة الإرهاب ثم أردفته بأمر ملكي يحدد الجرائم المتعلقة بالإرهاب ومنها مايكون مجاله مواقع التواصل الاجتماعي . وجاء في الأمر الملكي أنه يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، ولا تزيد عن عشرين سنة "كل من ارتكب جريمة الانتماء للتيارات أو الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً، أو تأييدها أو تبني فكرها أو منهجها بأية صورة كانت، أو الإفصاح عن التعاطف معها بأية وسيلة كانت، أو تقديم أي من أشكال الدعم المادي أو المعنوي لها ، أو التحريض على شيء من ذلك أو التشجيع عليه أو الترويج له بالقول أو الكتابة بأية طريقة[١٩].

ويتضح لنا ضرورة وجود تقنين وتنظيم لمواقع الشبكات الاجتماعية خاصة مع زيادة أعداد مستخدمي هذه الشبكات ومع التأثيرات السلبية الملموسة لهذه المواقع على المجتمعات وخاصة فيما يتعلق بإثارة البلبلة، والحث على العنف والأعمال التخريبية، ولكن في الوقت ذاته لا يجب أن يؤدي هذا التنظيم إلى تقييد الحريات الموجودة على هذه المواقع وإحكام قبضة الدولة عليها . فما يجب التوكيز عليه هو عدم استخدام هذه المواقع في بث المواد التي تؤدي إلى إحداث الفوُقة أو أعمال العنف في المجتمع[٢٠].

المبحث الثاني: الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي في الدول العربية

نظرا للدور الكبير الذي لعبته ولا زالت مواقع التواصل الاجتماعي في الحياة السياسية المصرية، انتشرت أخبار في الآونة الأخيرة عن قيام الدولة المصرية بمراقبة التواصل الاجتماعي، أو ما سُمي ب"القبضة الأمنية".

وقد أثارت تعاقد سلطات الأمن المصرية مع شركة "سي إيجيبت " لفرض الرقابة علي مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك وتويتر " ومواقع "الواتس آب والسكايب" الذعر لدى عدد من المواطنين ، فيما اعتبره الحقوقيين مخالفا للدستور المصري الذى ينص على حرية المواطنين[٢١]، وقال على منيسى رئيس مجلس إدارة الشركة، إن الشركة زودت مباحث الأمن الوطنى بأنظمة تُزيد كفاءة الرقابة فى العالم

الافتراضى، مضيفًا أن الشركة تقوم بتدريب المسئولين داخل الجهاز على التعامل مع تلك الأنظمة لتطبيقها فى رقابتهم على مواقع الإنترنت والمحادثات فى موقعى "فيس بوك وتويتر" والمشاهدات فى يوتيوب . وأضاف منيسى أن النظام الذى عرضته الشركة على أجهزة الأمن المصرية يجعلها قادرة أيضًا على اختراق حساب ات فى تطبيقات مثل واتس آب وفايبر وسكايب وصندوق البريد الإل كترونى وبرامج أخرى، مشيرًا إلى أن النظام الذى تع رضه الشركة مُسْتَخْدَم من قبل عديدٍ من البلدان الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢).

وقد أثار ذلك الغضب من قبل الحركات السياسية ، اعتراضا على انتهاك خصوصياتهم ، وسارع الكثير بالاحتجاج بالدستور ، لأن هذه الرقابة تتنافى مع المادة "٥٧ " من دستور ٢٠١٤ التي تنص على أنه لايجوز التعدي على حرمة المراسلات البريدية والإلكترونية.

قال محمد فؤاد المتحدث باسم حركة ٦ إبريل "الجبهة الديمقراطية" إن فرض الداخلية قبضتها الأمنية على مواقع التواصل الاجتماعي يخالف نص المادة ٥٧ من الدستور، التي تنص على أن "للحياة الخاصة حُ رمة، وهى مصونة لا تُمَس، وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية ، وغيرها من وسائل الاتصال حُرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة ، وفى الأحوال التي يبينها القانون ، كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام و سائل الاتصال العامة بكل أشكالها ، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها بشكل تعسفي ، وينظم القانون ذلك.

وأضاف فؤاد أن هذا الإجراء يُعد نوعاً من تكميم الأفواه، وعودة إلى زمن أسوأ من زمن مبارك قائلًا: "إن مبرر الداخلية بمراقبة الإرهابيين غير منطقي ، والأمن يرتكب جريمة عشان يمنع جريمة، ولو عندك إرهابيين خذ إذن من القضاء وراقبهم". وأوضح فؤاد أن أعضاء ٦ أبريل ابتعدوا بشكلٍ جزئي عن الفضاء الإلكتروني بعد حكم القضاء بحظرالحركة.

وقال محمود فرج – القيادي باتحاد شباب الثورة إن رقابة وزارة الداخلية على مواقع التواصل الاجتماعي تأكيد على عودة نظام القبضة الحديدية على الجميع بمن فيهم جموع الشعب المصري بكل فئاته. وأوضح فرج أن الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي ليست بالأمر الجديد، وكل ماتغير أنه أصبح بعلمٍ من الجميع.

ومن الناحية القانونية قال الدكتور رأفت فودة الفقيه القانوني والدستوري إن مراقبة وزارة الداخلية لشبكات التواصل الاجتماعي حق قانوني مشروع للدولة بشرط ألا تُخترق حُرمة الحياة الخاصة، مؤكداً أن الهدف منه بث الرعب لدى المعارضين والنشطاء المخالفين للنظام، وذكر أنه من حق الدولة مراقبة الجميع طالما مازال هناك إرهاب في البلد ، مشيرًا إلى أن وزارة الداخلية تفرض رقابة على مواقع التواصل الاجتماعي منذ ثورة يناير وهذا ليس أمراً جديداً.

فيما قال دكتور محمد عبد الحميد أستاذ القانون بجامعة القاهرة إن مراقبة الداخلية مواقع التواصل الاجتماعي إذا انتهكت الحرمات الخاصة فتعد مخالفة للقانون والدستور، لكن طالما تم ذلك لحماية مصر والقضاء على الإرهاب فهو حق مشروع للدولة، مشيرًا إلى أنه في الوقت الحالي هناك رقابة كبيرة على الجماعات الجهادية والإرهابية التى تبث أخبار خاطئة عبر مواقع التواصل الاجتماعي [٢٣].

وقد أعلنت البحرين في شهر أغسطس من العام ٢٠٠٣ عن بدء الرقابة على مواقع الشبكات الاجتماعية، حيث أعلن الشيخ فواز آل خليفة وزير الدولة البحريني لشؤون الاتصالات عن إنشاء مكتب للمتابعة والتنسيق "لتفعيل الاجراءات القانونية ضد كل من يسيئ استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي والعبث بأمن البحرين واستقرارها" كنتيجة لتوصيات المجلس الوطني ضد الارهاب.

وأنشأت الوزارة خطاً ساخناً للمواطنين والمقيمين يمكنهم من الإبلاغ عن أي مواقع أو حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي تحرض وتروج للعنف والأعمال الإرهابية وتمس أمن المواطنين والمقيمين وتضر بمصالحهم العامة، وتستهدف الوحدة الوطنية وتؤثر على الأمن والسلم الأهليين وهو الأمر الذي اتهمت منظمات حقوق الإنسان في البحرين والعالم بأنها تحث المواطنين على التجسس بعضهم على

البعض الآخر والإبلاغ ع ما يكتبون في فيس بوك و تويتر بالتنسيق مع الشركات المزودة لخدمة الاتصالات.

وأوصى المجلس الوطني البحريني "تفعيل الاجراءات القانونية ضد كل من يستخدم وسائل الاتصال الاجتماعي بصورة غير قانونية وتشديد العقوبات ضد كل من يستخدم هذه المواقع لترويج معلومات خاطئة لجهات خارجية تتربص بأمن البلاد واستقرارها"، واستدرك الشيخ فواز قائلا بأن "البحرين ستظل بلد الحريات والتعبير وسيظل سجلها عالياً في مجال حقوق الإنسان، وأ ن الخطوات المتخذ ة لا تهدف للمساس بحرية أو رأي أي مواطن أ و مقيم بل لمحاسبة كل من يستغل أجواء الحرية والانفتاح لدعم الإرهاب بصوره وأشكاله كافة".

واستنكرت مجموعة "بحرين ١٩" اعتقال عدد من المدونين والمصورين ، ودعت المؤسسات الإعلامية والحقوقية لممارسة دورها الذي كفله القانون بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحماية الجسم الإعلامي الذي تهدده أوضاع أمنية غير مستقرة[٢٤].

وقد تم القبض على شخص يدعى نادر عبد الإمام حيث قام بإهانة الصحابي الجليل خالد بن الوليد علناً من خلال نشر تغريدة عبر حسابه الشخصي على موقع تويتر، وأمرت بحبسه سبعة أياماً احتياطياً على ذمة التحقيق. حيث تلقت النيابة ثلاثة بلاغات جنائية من مواطنين اعتبروا ما جاء في التغريدة التي نشرها المتهم عبر حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي إهانة وإساءة إلى الصحابي الجليل خالد بن الوليد وبمكانته ، وقد أثارت، حسب وصفهم ، ردود أفعال ساخطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ما ينبئ بتكدير السلم العام في المجتمع . وقد أجرت النيابة تحقيقاتها مع المتهم وأقرّ بأنه من يدير الحساب المذكور عبر ، وأنه بالفعل قام بنشر تلك التغريدة ، فأسندت له تهمة إهانة علناً شخصاً موضع تمجيد لدى أهل ملّة ، وأمرت باستدعاء أحد الشهود للاستماع إليه تمهيداً لاستكمال باقي الإجراءات لمحاكمته، وقررت المحكمة استمرار حبسه[٢٥].

وعلى خطى دول الخليج، ووفق قرارات قمة مجلس التعاون الخليجي ا لتي عُقدت في العاصمة البحرينية المنامة ، في ٢٤ و٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

أوصى مجلس الشورى القطري بتشديد الرقابة على شبكات المعلومات والمواقع الإلكترونية للوزارات، كما دعا إلى "معاقبة كل من ينشئ موقعاً لجماعة أو تنظيم إرهابي، أو ينشئ موقعاً لنشر أخبار غير صحيحة من شأنها تعريض سلامة الدولة للخطر".

وكان قادة مجلس التعاون الخليجي قد اتخذوا قراراً ، خلال قمة المنامة ، يقضي بتشديد الرقابة على الإ نترنت ، وذلك ضمن جهود "مكافحة الإرهاب ". وفي حينها،أصدرت السعودية قانوناً لتشديد الرقابة على الإنترنت، عزّزته بمرسوم مكافحة الإرهاب. وتيمناً بالسعودية، أقرّت البحرين قانوناً مشابهاً لتقييد حرية الأفراد ومعاقبتهم إذا ما ارتكبوا مخالفات يجرمها القانون ، ثم أصدرت الكويت والامارات وسلطنة عمان قوانين مشابهة لتلحق قطر بهم أخيراً.

وبحسب توصية مجلس الشورى القطري (هيئة معينة لامنتخبة) ، فإن مشروع القانون الجديد "يشدد الرقابة على شبكات المعلومات والمواقع الإلكترونية للوزارات، ويمنع الدخول إليها بغير وجه حق "، ويدعو إلى "معاقبة كل من ينشئ موقعاً لجماعة أو تنظيم إرهابي ، أو ينشئ موقعاً لنشر أخبار غير صحيحة من شأنها تعريض سلامة الدولة للخطر".

وحدّد مجلس الشورى القطري ، لدى مناقشته "قانون مكافحة الجرائم الالكترونية" ، أنواع الجرائم الإلكتر ونية التي يعاقب عليها القانون ، وهذا القانون سيُرفع لمجلس الوزراء للموافقة عليه واقراراه ، قبل أن يصدّق عليه أمير البلاد ليصبح نافذاً . ومن بين "الجرائم" الالكترونية، "جرائم المحتوى ، وإنشاء أو إدارة موقع لجماعة أو تنظيم إرهابيّ على الشبكة المعلوماتيّة ، أو إنشاء موقع إلكترونيّ لنشر أخبار غير صحيحة بقصد تعريض سلامة الدولة أو نظامها العام للخطر [٢٦]. وقد أقرت السلطات القطرية مشروع قانون ينص على تشديد الرقابة على الجرائم الالكترونية والانتهاكات التي تمس بالأمن العام على مواقع التواصل الاجتماعي.

مما أثار استنكار بعض المنظمات الحقوقية المحلية والعالمية التي رأت في هذه المبادرة خطوة للحد من حرية التعبير في البلاد [٢٧]. فقد ذكرت منظمة العفو الدولية إن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الجديد ، والمثير للجدل، الذي يجرم نشر "أخبار

غير صحيحة" على شبكة الإنترنت يشكل تهديداً جديا لحرية التعبير عن الرأي في قطر.

ووفق أحكام القانون الجديد ، يجوز للسلطات حظر المواقع الإلكترونية التي ترى فيها تهديداً "لسلامة" البلاد ، وتعاقب كل من ينشر أو يتبادل محتويات رقمية "تقوض" من "القيم الاجتماعية" في قطر أو "النظام العام فيها" على الرغم من أن القانون يسكت عن تعريف مثل هذه العبارات والمصطلحات.

وفي معرض تعليقه على الموضوع ، قال سعيد بومدوحة نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشم ال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية "يُعد قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الجديد بمثابة انتكاسة لحرية التعبير عن الرأي في قطر ". وأردف بومدوحة قائلاً: "يتضمن القانون الجديد أحكاماً فضفاضة ومبهمة الصياغة تناقض المعايير الدولية بشكل صارخ ، إذ تنص فعلياً على منح الحكومة صلاحيات واسعة لمعاقبة كل من يقوم بنشر أو تبادل محتوى رقمي يعتبره المسؤولون ضاراً بقيم قطر الاجتماعية أو مصالحها الو طنية.وأضاف بومدوحة: "ثمة خطر حقيقي بأن يقوض القانون الجديد التعبير السلمي والمشروع عن الرأي من خلال تيسير القمع التعسفي للمعارضة السلمية".

ويتناول القانون مسائل من قبيل سرقة المعلومات وتزويرها وحقوق الملكية ، وغير ذلك من الأفعال التي تُعتبر جرائم في عرف ال قانون الدولي ، ولكنه يشترط أيضاً على مزودي خدمات الاتصالات القيام بحجب المواقع الإلكترونية ، أو تزويد السلطات بأدلة أو سجلات بناء على طلبها . وتخضع حرية التعبير عن الرأي في قطر للرقابة الصارمة ، وغالبا ماتمارس الصحافة المحلية الرقابة الذاتية على عملها"[٢٨].

وتهتم السعودية بمواقع التواصل الاجتماعي وما يُ نشر عليها، فقد "أدرجت السعودية رسمياً بعض مواقع التواصل الاجتماعي ضمن الأدوات الرقابية واعتبار المشاركات الواردة فيها بلاغات تتطلب التحقق للوص ول إلى المخالفين لقواعد النزاهة، في الوقت الذي ألزمت من خلاله المؤسسات الحكومية بزيادة التفاعل مع ما تطرحه الصحف والبرامج التلفزيونية من موضوعات يمكن أن تكون دليلا على وقوع انتهاكات للنظام"[٢٩].

كما قال المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي ، إن شبكات التواصل الاجتماعي التي تشمل "تويتر" و"فيسبوك" و"يوتيوب" "تخدمنا أمنياً". وقال التركي "مواقع التواصل الاجتماعي خدمة عامة يخضع استخدامها في السعودية لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ، وذلك بتحديد هذه الجرائم وعقوباتها بهدف تحقيق الأمن المعلوماتي من خلال الاستخدام المشروع لوسائل التقنية الرقمية، وحماية المصالح العامة والأخلاق والآداب". واعتبر أن شبكات التواصل الاجتماعي "توفّر للجهات الأمنية وسيلة إضافية لتقييم أدائها في تن فيذ مهامها الأمنية ما يتيح لها منخلاً لمتابعة ما يتم تناوله فيها من ملاحظات وآراء، فرصة للارتقاء بخدماتها".

وهددت السعودية في وقت سابق الشر كات المشغّلة لوسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم التطبيقات المشفّرة مثل "واتساب" و"فايبر" و"سكايب" بحجب هذه التطبيقات في حال فشلت في السيطرة عليها . وأكدت مصادر مطلعة اعتزام الشركات المقدمة لخدمات الاتصالات والإ نترنت بالسعودية فرض رقابة على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم التطبيقات المشفرة .

ويأتي هذا التوجه تنفيذاً لطلب هيئة الاتصالات من هذه الشركات باتخاذ اللازم حيالها لتحقيق السيطرة من خلال الشركات التي تملك أو تشغل هذه التطبيقات. وقالت المصادر إنه في حال فشلت الشركات المقدمة للخدمة في السيطر ة على هذه التطبيقات وضبطها ستلجأ لإيقافها باستخدام وسائل فنية لحجب روابط تحميلها أو التواصل عن طريقها.

وأقرت الرياض في وقت سابق بعجز ها على مراقبة كل ما ينشره السعوديون على موقع "تويتر" الذي يعد أبرز مواقع التواصل الاجتماعي شيوعاً في المملكة العربية السعودية حيث يستخدمه أكثر من ثلاثة ملايين شخص . وكان تقرير نُشر مؤخراً حول حال الإعلام الاجتماعي في السعودية ٢٠١٢، أظهر أن الرياض جاءت في المرتبة العاشرة في أكثر المدن تغريداً في العالم. وقال التقرير إنه مع ٥٠ مليون تغريدة في الشهر مصدرها السعودية ، باتت اللغة الع ربية تسجل أكبر نمو بين اللغات عبر تويتر، بينما تساهم السعودية بـ٣٠ بالمائة من هذا النمو.

وذكرت وسائل اعلام سعودية إن عبد العزيز خوجة وزير الثقافة والإعلام السعودي ، أقر سابقا في كلمته لمنتدى الإعلام الاقتصادي الخليجي ٢٠١٣ الذي نُظِم بالرياض، بصعوبة مراقبة كل ما ينشر على تويتر، وأشار الوزير السعودي إلى ضرورة أن يرفع مستخدم موقع التواصل الاجتماعي من وعيه وأن يساعد وزارة الثقافة والإعلام في عملية المراقبة على ما يكتبونه ، رافضاً وضع مقارنة بين هذا الموقع والصحف الإلكترونية، إذ أ نها منظمة وفق تشريع أُ قر مؤخراً، وأكد أهمية أن تنبع الرقابة في ما يطرح عبر تويتر من "تربية الفرد وثقافة المجتمع"(٣٠).

وقد اعترف اللواء منصور التركي المتحدث الأمني لوزارة الداخلية بوجود رقابة على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن في حدود رصد الحسابات التي تحرض على الكراهية وأعمال مخالفة للنظام ، وأكد أن هناك "فئة ضالة" تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لبث رسائل تحريضية مستغلة أنها خدمة مفتوحة وعامة للجميع ، وهي الفئة التي يتم رصدها في إطار نظام الجرائم المعلوماتية المعمول به في المملكة.

وقال المتحدث الأمني لوزارة الداخلية "مهمتنا كأجهزة أمنية أن نتحرى مثل هذا النوع لوضع حد له ، لأن مثل هذه الشبكات لم توضع إلا لفائدة مستخدميها " وشدد التركي على أن وزارة الداخلية لا تتابع كل من يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي ، إلا أنها تعمل على رصد حسابات الفئة الضالة تلك نظراً لصعوبة حجبها كما يتم حجب المواقع الإلكترونية المخالفة لقوانين المملكة.

وكانت المملكة قررت مؤخراً حجبت ما يزيد عن خمسة آلاف موقع إلكتروني ، ما بين مواقع إباحية ومواقع أخرى مخالفة للعقيدة الإسلامية ومحرضة على الإلحاد ، ويذكر أن تصريحات التركي تأتي في الوقت ال ذي قبضت فيه وزارة الداخلية السعودية على شخصين أحدهما "يمني" والآخر "تشادي" استخدما خمسة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أفكار وصفت "بالإرهابية" وتحريضات ضد علماء ورجال أمن ، بالإضافة إلى التحريض على استهداف أمن إحدى الدول المجاورة للمملكة.

ومع تصاعد حدة العمليات الإرهابية ، وتشعب التنظيمات المرتبطة بها ، زادت المملكة العربية السعودية من رقابتها على الإنترنت ، خاصة منذ صدور الأمر الملكى الخاص بمواجهة الإرهاب فى فبراير ٢٠١٤. وأشار الأمر الملكي إلى أنه يلاحق بتهم الإرهاب كل من يدعم الإرهاب حتى لو بالكتاب ة ، وتشمل ذلك مواقع التواصل الاجتماعى. وفى أول مايو أعلنت الداخ لية السعودية تفكيك خلية إرهابية ، ومن بين وسائل كشفها متابعة مواقع التواصل الاجتماعى(٣١).

وقد كشفت شركة "المطورون العرب"،الموردة والمشغلة للأنظمة التقنية ، في أبريل الماضي، أنه أصبح بالإمكان بالم ملكة العربية السعودية توظيف نظام تقني رقابي ، يستهدف وسائل الإعلام التقليدية ، إلى جانب شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها. وتتيح هذه النظم تصنيف كل ما يطرح عبر هذه الشبكا ت ،سواء أكان سلبياً أم إيجابياً ، وتسهّل الوصول إلى الأفراد والجهات التي تعمل على زعزعة الأمن واختراق الفكر.

وأوضح أنس السلمان الخبير التقني أن نظام معمل التحقيق الرقمي والجنائي ومراقبة وضبط الإعلام التقليدي والجديد يتيح التوصّل إلى النقطة الأولى لأي حدث ، سواء أكان في الوسائل التقليدية أم الجديدة ، من خلال الإ مكانات الرقابية التي يتمتع بها، ومنها قدرته على قراءة ١٣ لغة، مع تزايدها باستمرار ، و ٥٧٠ لهجة عربية، و٢٧٨ لهجة سعودية، بحيث يتمكن من تصنيف المفردات بناء على معانيها ، ليتم بعد ذلك إعطاء إشارات تنبيه للجهاز الأمني الحكومي بوجود خطر ما تم رصده في مواقع التواصل الاجتماعي، ما يتيح السيطرة عليه والتفاعل معه خلال وقت مبكر قبل تفاقمه.

وقال المهندس السلمان إن "المملكة ظلت مستهدفة فكرياً وأمنياً، وتشكّل مواقع التواصل الاجتماعي أهم الوسائل التي يم كن من خلالها تحقيق هذا الاختراق ، الأمر الذي قد تترتب ع ليه زعزعة أمن المجتمع واستقراره ، إلا أن تلك الخ طورة لاتعني إيقاف التفاعل عبر هذه الشبكات ا لتي أصبحت جزءاً مهماً من حياتنا ، لأننا بذلك نحد من التقدم والتطور، إضافة إلى إمكان الحد من حرية الرأي والتعبير، لكن ما يفترض توظيفه هو إيجاد وسيلة رقابية آمنة تكون تحت تحكّم الأجهزة الأمنية الحكومية، تسهم

في شعور رواد تلك المواقع بالأمان ، إضافة إلى شعور الشخص الراغب في الاختراق بأنه تحت السيطرة وإمكان الوصول إليه، وتعرّضه للعقوبة مهما حاول التخفي".

ولفت السلمان إلى أن النظام المذكور يتعرّف على العبارات السلبية وفقاً لبرمجة مسبقة على ماهية المفردات ومعاني العبارات ا لمكتوبة والمنطوقة قبل أن تنتج منها أحداث ، وبالتالي اكتشاف القائمين بها . وأكد أن حساسية هذا النظام تتطلب وجوده لدى الحكومات وليس للعموم ، مشيراً إلى أن العمل به قائم منذ أعوام في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا ، ونتج منه ضبط عدد من الحالات ، كما أنه بدأ جز ئياً لدى بعض الأجهزة الأمنية السعودية . وأضاف السلمان "ه ذا النظام لا يمس الحرية الشخصية، فنحن لا نتحدث عن انتقاد حكومة أو مسؤول ، وإنما عن التعدي على حريات الآخرين ، وبث سموم وأفكار تمس معتقدات المجتمع، وتؤثر في أفكاره، وتزعزع استقراره ، فمثل هذه الحالات لابد من الحد منها ، فالبنية التقنية في المملكة لاتحمل جميع التطبيقات الأمنية المطلوبة ، فهي بنية غير منضبطة بالشكل الكافي ولا تتحلى بالتشريعات الكاملة ، فنحن لانزال متراجعين في ج انب التشريعات والقوانين التقنية، ما يعني أن هناك حاجة إلى استخدام المعايير المتعارف عليها عالمياً".

وأكد السلمان أن هناك إصراراً واضحاً لدى الجهات المعنية بتوظيف الأنظمة التقنية المتطورة لتعزيز ا لجانب الأمني ، مرجعاً ذلك إلى إدراك هذه الجهات لحجم التفلعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، وتفوقه بأضعاف على الوسائل التقليدية . وأوضح السلمان أن الحسابات المسيئة في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي تسهل السيطرة عليها من خلال نظام معمل التحقيق الرقمي والجنائي ومراقب ة وضبط الإعلام التقليدي والجديد ، مؤكداً إمكان تحديد مواقعها المكانية ، والأداة المستخدمة في بثّ الرسائل ، إضافة إلى التعرّف على من يديرها ،سواء أكان فرداً أم منظمة بمجموعة أفراد.

وقال السلمان إن النظام يعمل على مراقبة الأحداث منذ بدايتها ، ويبدأ في تصنيفها، وبالتالي ينبه الحكومات لوجود خطر ، لأن نسبة الذكاء الاصطناعي في هذا

النظام تتيح لها القدرة على فهم سياق العبارات وتراكيبها، وبناءً على التصنيف يمكن للجهات المعنية التفاعل ورصد ردود الأفعال، واتخاذ الإجراء الذي تراه مناسباً[٣٢].

وفي الكويت تم اعتقال الناشط "محمد العجمي" في ٢٧ أغسطس ٢٠١٤، واتهامه بازدراء الأديان وإحالته للسجن المركزي لحبسه ١٠ أيام على ذِمة التحقيقات، بسبب كتابته لتدوينة قصيرة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، يعرض بها رأيه عن واقعة سحب الجنسية من الداعية "نبيل العوضي. ودانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان قيام السلطات الكويتية باعتقال الناشط العجمي، و قالت إن هذا يعد انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير، وطالبت السلطات الكويتية بالإفراج الفوري عنه وعن كل من تم اعتقاله على خلفية قضايا الرأي والتعبي ، والتوقف عن ملاحقة النشطاء سواء بالاعتقالات أو سحب الجنسية بسبب ما يعرضونه من آراء على موقع التواصل الاجتماعي تويتر[٣٤].

كما تراقب الكويت هذه المواقع خشية تنظيم "داعش"، حيث توجد إجراءات مكثفة لرصد ومتابعة الحسابات المشبوهة في وسائل التواصل الاجتماعي التي تستعمل في التنسيق بين المتطرفين في مناطق الصراع بحسب معلومات وصلت من جهاز الاستخبارات البريطاني. وقال الدكتور فادي الشليمي رئيس "المنتدى الخليجي للأمن والسلامة" إن هناك خلايا لتنظيم "داعش" موجودة في الكويت، مشيراً إلى أنها قليلة العدد وتحت المراقبة، موضحاً أن تلك الخلايا تشمل متعاطفين وليس منتسبين.

وأشار الشليمي في حديثه عن مراقبة الحسابات المشبوهة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى أن هناك الآن مبرراً دولياً لمكافحة من يدعم ويساند الإرهاب، محذراً الشباب الخليجي من التورط في ما قد يعر ضه للمساءلة أمام الجهات الدولية، موضحاً أن الجهات الأمنية بدأت تقوم باستدعاء بعض العناصر للتحقيق معها[٣٥].

وقد سحبت الكويت الجنسية من الداعية نبيل العوضي، وكان السبب الثالث من بين أسباب سحب الجنسية، هجومه مباشرة على وزير ال داخلية من خلال حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وهو ما اعتبرته السلطات الكويتية «تحريضاعلى الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة في الفترة الأخيرة»[٣٦].:

كما قضت محكمة أردنية بالإفراج بكفالة مالية عن ص حفي أردني بعد توقيفه لمدة أسبوع، وبعد أن وجهت إليه السلطات الرسمية تهمتي جنحة "إفشاءالأسرار " وجنحة "ذم جهة رسمية " إثر نشر مقال تحدث فيه عن أجهزة أمنية على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"[٣٧]. كما أثارت حادثة تحويل ناشطة للقضاء بسبب إطلاقها شائعة حول إخلاء أحد المجمعات التجارية ، خوفاً من تفجير أو ع مل ارهابي، بالإضافة إلى حوادث تتعلق بملاحقات مؤيدين لتنظيمات سلفية وجهادية مؤخراً، تساؤلات حول الرقابة على محتوى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

وقد تم توقيف الناشطة التي أُخلي سبيلها بكفالة ، وفقاً لمادة ٧٥ من قانون الاتصالات، وهي المادة الوحيدة (من القانون) التي تعالج القضايا المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات على الهواتف الذكية وتحدد الجرائم الإلكترونية المرتبطة بإثارة الفزع ومخالفة النظام العام، وعقوباتها.

ولاتتوقف المتابعة لما ينشر على مواقع التواص ل الاجتماعي عند قانون الاتصالات، إ نما تمتد لقوانين أخرى حيث تم تحويل عدد ممن أعلنوا تأييدهم للتنظيمات السلفية الجهادية في إطار تهمة الترويج لتنظيمات إرهابية، غير مشروعة، وفق قانون منع الإرهاب.

وتزيد هذه الحالات من الجدل حول العلاقة بين دور الرقابة والقوانين التي تحكم مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ، للحفاظ على النظام العام من جهة ، ومدى تأثيرها على حرية إبداء الرأي والتعبير والحريات الشخصية من جهة أخرى.

وترى ريم المصري الباحثة في مجال الاتصالات والإنترنت في مؤسسة "حبر" بأن إطلاق الشائعات حتى ولو كانت على شبك ات التواصل الاجتماعي وثبت ضررها، فيجب محا سبة مطلق الشائعة ، ولكن بالنسبة للرقابة العامة على محتوى مواقع التواصل الاجتماعي دون وجود سبب أو قرار قضائي تمثّل خرقاً للحرية الشخصية حتى لو كانت المنشورات في مجال عام ومتاح للجميع . وعندما تلعب الحكومة بحسب المصري ، دور المترصّد لمن يكتب أو يشارك بأي محتوى دون التأكد من وجود قصد جرمي وراء نشره ، فإنه يضع جميع المواطنين ضمن دائرة

"المشتبه بهم". وتؤكد على وجوب إبلاغ من يتم مراقبته ، وإثبات العلاقة بين ما أشاعه وماحصل من خرق للنظام أو أثار ذعراً فعلياً.

من جهته ، يشير المحامي المختص في شؤون القضايا الالكترونية د . عادل سقف الحيط، إلى أن الرقيب الالكتروني يستطيع ، وبسهولة ، أن يتابع ما يُنشر وما هو متاح للجميع بهدف "الرقابة الإيجابية" فقط ، بالإضافة إلى تصفح المواقع والصفحات العام، فـ"لا يجوز للحكومة أن تلجأ إلى أماكن سرية في مواقع التواصل الاجتماعي كغرف الدردشة ا لمقتصرة على أشخاص معينين ، والبريد الالكتروني، دون إذن ضبط من المدعي العام ، وهي تراقب المنشورات شأنها شأن أي متصفح حسب قانون جرائم أنظمة المعلومات"[٣٨].

المبحث الثالث: مواجهة شبكات التواصل الاجتماعي بالفتاوى الدينية

في مصر، تداولت شبكات التواصل الاجتماعي فتوى شرعية تحرم الدخول على موقع فيس بوك، واعتبرت زائريه آثمين شرعاً ، إلا أن مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف نفى قيام لجنة الفتوى التابعة له بإصدار فتوى تحرم استخدام الفيس بوك بدعوى أنه يساهم في تزايد الفساد الأخلاقي والعلاقات الجنسية غير المشروعة ، وأكدت لجنة الفتوى بالأزهر أنه لم يرد إليها أي استفسارات بشأن شرعية استخدام الفيس بوك من عدمه. وأوضحت اللجنة أن ما تردد عن إصدار رئيسها السابق الشيخ عبد الحميد الأطرش لفتوى تحرم استخدام الموقع الشهير غير صحيح ، مشيرةً إلى أن الأطرش نفسه لم يكن يعرف كيف يعمل الفيس بوك ولم يطلب من الناس التوقف عن استخدامه. وأوضحت اللجنة أن الفتوى التي أصدرها الشيخ الأطرش كانت تتعلق بإجازة استخدام الإنتر نت للانتفاع به في العمل والحياة ، وتحريم تصفح المواقع الإباحية وتلك التي تروج للعلاقات غير المشروعة[٣٩].

وقد ذكرت الشبكة العربية لمعل ومات حقوق الإنسان أنها توقفت عن أن تأخذ فتاوى بعض رجال الدين على مأخذٍ ساخر لأن الأمور أصبحت تثير عديداً من المخاوف، حيث لم يعد الأمر وقفاً على بعض شيوخ التعصب الذين سبق وأن حرموا دخول المرأة لشبكة الإنترنت دون "محرم" ثم أعقبها فتوى أخرى بقتل شخصية "ميكي ماوس"، بل وصل الأمر إلى أن اصدر بعض رجال الدين فتوى بتحريم دخول

موقع الفيس بوك ، واعتبار من يدخله "آثم" ، بل أن أحد أعضاء ما يسمى بمجمع البحوث الإسلامية وطبقا لما أورده موقع "محيط" قد حذر من انتقاد هذه الفتوى قائلاً "إن ما تقوله دار الإفتاء المصرية جدير بالا حترام ولا مجال لأي اعتراض من جانب أي شخص لما يصدر من قبل دار الإفتاء".

وكان أحد أعضاء لجنة الفتوى السابقين بالأزهر الشريف قد أصدر فتوى بتحريم الدخول لموقع فيس بوك بزعم أنه يهدد الحياة الأسرية في المجتمعات العربية والإسلامية، بعد صدور دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية جاء فيها أن "حالة من كل خمس حالات طلاق تعود لاكتشاف شريك الحياة وجود علاقة مع طرف آخر عبر الإنترنت، من خلال موقع الفيس بوك".

وقال جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان "اعتدنا ألا نأخذ فتاوى من هذا النوع على محمل جدي ، لاسيما أن أغلبها يأتي من بعض شيوخ التطرف، ولكن أن تصدر فتوى كهذه من أ حد رجا ل الدين بالأزهر فالأمر بات خطيراً، ولم ننس فتوى سابقة بتجري م إضراب شباب ٦ ابريل، خاصة أن هؤ لاء الشيوخ ودار الإفتاء قد أصموا آ ذانهم عن مطلبنا بإصدار فتوى توضح موقفها ممن يمارس التعذيب أو يزور الانتخابات أو يعتقل آلاف الأبرياء بموجب حالة الطوارئ".

وأضاف جمال عيد "هو أمر محير وصعب في دولة يسيطر فيها رجال الدين على حياة الناس جنبا إلى جنب مع رجال الشرطة ، فإذا ناقشناهم في هذه الأمور فهذا تسليم بحق رجال الدين في التدخل في الحياة المدنية و نحن نصر على أن يعود رجال الدين لمساجدهم وكنائسهم دون التدخل في الحياة المدنية، وإذا تجاهلناهم ، فهو ترك الحبل على الغارب لهم وإثارة الارتباك بين المواطنين البسطاء الذين يصدقون أي شيء يطرحه رجال الدين، حتى لو كان فتاوى من هذا النوع".

وتؤكد الشبكة العربية أن افتراض حسن النية لم يعد مطروحاً في هذا الصدد ، ولن نوافق على منح حصانة لبعض رجال الدين أو لفتاواهم من النقد ، وإذا كان هناك من هو مخطئ أو آثم، فهو من يدعو لتحريم موقع إل كتروني يتضمن الم فيد والسيئ، والمخطئ والآثم هو من يحاول إضفاء قدسية زائفة لقراره أو فتواه [٤٠].

كما أثارت فتوى دار الإفتاء المصرية بحرمة المحادثات الإلكترونية بين الجنسين على مواقع التواصل الاجتماعى إلا فـى حدود الضرورة ردود فعل متباينة ، حيث اعتبر الشيخ محمد مصيلحى، الداعية الإسلامية، أن المحادثة الإلكترونية إن كانت لدواعى العمل أو الدراسة أو لأ ى منفعة فليس هناك منها ضرر فالأساس فى التحريم هو الغرض من تلك المحادثة أياً كانت وسيلتها، مضيفاً: "أحيانا تجر هذه المحادثات لأشياء أخرى، وهنا يجب الامتناع عنها لأن الدين يقوم على درء الشبهات والابتعاد عن المفاسد، إنما كانت تجر إلى منفعة فلا يوجد مانع فى ذلك".

ورغم أن مصادر بدار الإفتاء قالت إن الفتوى صادرة منذ ٢٠١١، إلا أنها منشورة عبر الصفحة الرئيسية لموقع دار الإفتاء دون أن يتم توضيح تاريخ أو سبب الفتوى. فيما ثمن الدكتور محمد محمود أبو هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر الفتوى ، مؤكداً أن فتاوى دار الإفتاء ليست محلاً للتعليق. وأضاف أبو هاشم أن هذه الفتوى تعالج قضايا معاصرة من باب فقه الواقع ، والتى لم يتطرق إليها أحد مسبقاً لكونها قضية مستحدثة لحالة مستحدثة ، مؤكدا أن الفتوى جاءت من باب "درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة ". وأشار أبو هاشم إلى أن الشات دون ضرورة بين الجنسين يشجع على فوضى أخلاقية وباب من أبواب الاختلاط المحرم والوصول إلى الرذيلة مقررةً دفع مفسدة الزنا الذى قد يؤدى إليه الشات ، حيث استبقت دار الإفتاء الحدث قبل وقوعه ونبهت لخطورته وحرمت حسب مقتضيات المصلحة الشرعية ما يمكن أن يؤدى إليه شات الجنسين.

وقال الدكتور خالدعمران، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية ، إن الفتوى التى أصدرتها دار الإفتاء المصرية، والتى تُحرم المحادثات الإلكترونية بين الجنسين على مواقع التواصل الاجتما عى،هدفها دعم قيم المجتمع المصرى ، وغلق أبواب الشر الاجتماعى. وأضاف عمران أن المجتمع المصرى هو مجتمع شرقى يخضع لعادات وتقاليد، ومن العادى أن يتحدث الرجل للمرأة ولكن فى حدود العادات والتقاليد التى تربيناعليها، موضحاً أن الفتوى جاءت فى ظل انتشار مواقع التواصل الاجتماعى وما تتيحه من أبواب للمحادثات الإلكترونية تفتح أبواباً ومداخل للشيطان والفساد . وقالت الدكتورة آمنة نصير، عضو المجلس القومى للمرأة وأستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة

الأزهر، بشأن فتوى دار الإفتاء المصرية حول تحريم "الشات" بين الجنسين عبر مواقع التواصل الاجتماعى، إنه لابد تحديد نوعية المحادثة فهى المعيار الوحيد للحكم إذا كانت المحادثة حلالاً أم حراماً، لافتةً إذا كانت المحادثة من أجل منفعة ما أو تعارف إنسانى أو لتقديم مشورة ما فهى حلال . واعتبرت أن فتوى دار الإفتاء بتحريم الشات بين الجنسين مجافية للواقع ، لأن مواقع التواصل الاجتماعى أصبح جزءاً من الواقع لايمكن إنكاره ، لافتةً إلى أن المحادثة بين الجنسين حلالُها حلالٌ وحرامُها حرام(٤١).

ولم يقتصر أمر تحريم الشات بين الجنسين في مواقع التواصل الاجتماعي على مصر فقط، فقد كان للفتوى نفسها ظهور من قبل في أنحاء الوطن العربي ، فظهرت في الأردن، حيث جددت دار الإفتاء الأردنية تحريمها للمحادثة الخاصة بين الشاب والفتاة عبر مايسمى بـ "الشات"، لما يترتب على هذه المحادثات من تساهل في الحديث، يدعو للإعجاب والافتتان غالبًا، ويفتح للشيطان بابًا للمعاصي.

ومن الأردن إلى إيران التي أصدرت فتواها بتحريم الشات في شهر يناير من عام ٢٠١٤، حيث أصدر علي خامنئي المرشد الأعلى للنظام الإيراني، فتوى منع فيها الشات بين المرأة والرجل غير المحرم لها، إذ ألزم بضرورة وجود محرم بينهما ، ويتبعها تحذير من المسئولين في إيران من أنه سيتم حجب سائر برمجيات التواصل الاجتماعي التي توفر خدمة الدردشة الكتابية.

"الشيطان يكون حاضرًا عند حديث النساء مع الرجال" ، كان نص الفتوى بالسعودية لتحريم الشات بين الرجال والنساء ، والتي أطلقها عضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبد الله المطلق بحُ رمة حد الحديث بين النساء والرجال عبر شبكة المعلومات الدولية ، واصفًا هذا الحديث بأنه "بمثابة خُلو ة، وقال الشيخ المطلق : " إن بعض الأحاديث بين النساء والرجال على الإنترنت تكون شخص ية ولا يعلم بها سوى الله تعالى، فالشيطان يكون حاضرًا عند حديث النساء مع الرجال".

على الجانب الآخر، فتوى فلسطين التي اختلفت ع ن مثيلتها في باقي الدول العربية، حيث أكدت هيئة الفتاوى جواز المواعدة بين الشباب والفتيات عبر الإنترنت، معتبرة أن الدردشة عبر الإنترنت بين الجنسين في العصر الحالي أصبحت ضرورة

لا بد منها. وقالت الهيئة: إن المواعدة الإلكترونية يجب أن تلتزم بأمرين مهمين هما : "الالتزام بالأخلاق ، والتعاليم الدينية"، وتتضارب هذه الفتوى مع فتاوى سابقة لشيوخ متشددين كانوا ضد الدردشة الإلكترونية بين الرجال والنساء المسلمين في دولة فلسطين(٤٢).

وقد أصدر مرصد دار الافتاء المصرية تقرير اً يطالب بضرورة وضع ميثاق شرف لأخلاقيات وضوابط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أكدت دار الإفتاء المصرية أن الاستخدام غير المنضبط لشب كات التواصل الا جتماعي، ونشر صور ومقاطع فيديو مخالفة للأعراف الاجتماعية والقواعد الدينية، زادت مع تنامي الدعوات التي تنادي بوضع ميثاق شرف لأخلاقيات وضوابط استخدام مواقع التواصل بعد أن بات من المستحيل حظر استخدامها في عالم أصبح كالقرية الصغيرة.

وأشار التقرير إلى أن هناك مجموعة من الضوابط الأخلاقية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن يراعيها مستخدمو التواصل الاجتماعي، وتأتي في مقدمتها تحري الصدق والأمانة في طلب المعلومات وتداولها، والتأكيد على حماية حقوق الملكية الفكرية، وقوانين الفضاء الإ لكتروني، وضرورة كفاية أ من البيانات والمعلومات وسريتها في بعض الأح يان ومراعاة الخصوص ية واحترامها، واتخاذ التدابير الوقائية لحماية أفراد المجتمع من المعلومات الضارة.

ومن بين تلك الضوابط كذلك ضرورة مراعاة أن أخلاقيات عملية التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت تستمد مبادئها وقواعدها وضوابطها من قواعد الدين الصحيحة، وعادات المجتمع وتقاليده وأعرافه، وكذلك يجب الالتزام بالقيم الاجتماعية والأخلاقية والثقافية بما يجعل رواد مواقع التواصل يحرصون على انتمائهم ، وبالتالي نضمن تحصين الشباب من السلوكيات المستوردة والغربية وحمايتهم من الغزو الثقافي المخالف لثقافتنا الإسلامية(٤٣).

ووصف الشيخ عبد العزيز آل الشيخ مفتي عام السعودية موقع تويتر، أحد أكثر وسائل التواصل الاجتماع استخداماً في بلاده، بأنه مصدر لـ "الأكاذيب والأباطيل". وقال المفتي، في برنامج «فتوى» على التلفزيون الرسمي : إن تويتر "لو استفيد منه حق الاستفادة لنفع، لكن للأسف الشديد هذه التق نيات استغلت في الأمور التافهة ".

وأضاف: "هناك تهافت من الناس على ما يُنشر في تويتر من تغريدات يستخدم تويتر في القدح في شريعة الإسلام وأوامره ونواهيه، هو في ال حقيقة مقر لكل شر وبلاء ". وتابع المفتي "للأسف الشديد أصبح الكل يسأل ماذا قيل البارحة في تويتر؟ وماذا لُقّب؟ وأصبح الناس يتهافتون عليه، ظناً منهم أنه مصدر ثقة، ولكنه مصدر للأكاذيب والأباطيل"(٤٤).

وصدرت فتوى سعودية حذر من خلالها مفتي عام المملكة من "استغلال مواقع التواصل الاجتماعية في الدعوة إلى الفوضى والمظاهرات والخروج على ولاة الأمر".

وأكد فضيلة مفتي المملكة أن "استخدام الوسائل التقنية الحديثة مثل أجهزة الجوال ومواقع التواصل الاجتماعية سلاح ذو حدين "، موضحاً "أن الواقع يؤكد أنها تستخدم في الشر أكثر من الخير ". وقال إن "مواقع التواصل الاجتماعي تستخدم في نشر الفساد وتحريف الأفكار وإفساد الأخلاق وإثارة البلبلة بين الناس ونشر الأكاذيب والدعوة إلى الفوضى والمظاهرات والخروج على ولاة الأمر"، محذرا "كل مسلم من أن يتخذ منها مصدراً لمعلوماته".

وكان مفتي عام السعودية قد حث خطباء المساجد على التكيف مع وسائل العصر الحديث في نشر خطبهم وأفكارهم والاستفادة من هذه الوسائل الحديثة كالإنترنت و"الفيس بوك"، وحذّر مؤخراً من موقع "تويتر"، معتبراً أن فيه "ترويجاً لأكاذيب باطلة، وفيه من يصدر فتاوى من دون علم، وغير مدعَّمة بالدليل، وأنه يحوي طعناً لشخصيات دينية واجتماعية ". وأشار إلى أن "هذا من أساليب الأعداء في تحريف الكلم عن مواضعه"، مضيفاً أن "تويتر" يمثل دعوة للتراشق بالتهم".

ويذكر أن مركز "ومضة" للأبحاث الأقتصادية كشف في دراسة له مؤخراً أن السعوديين هم الأكثر استخداماً لموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" في العالم العربي بنسبة ٣٨%، كما يتصدّر السعوديون قائمة الـ ١٠٠ شخصية عربية الأكثر تأثيراً بالموقع(٤٥).

وقد وصف مفتي السعودية عبدالعزيز آل الشيخ مواقع التواصل الاجتماعي بـ"المشبوهة" وحذر من الانضمام إليها . وقال آل الشيخ في محاضرة بأحد مساجد الرياض إنه "لايجب الا نضمام إلى هذه المواقع إلا إن كان في ذلك مصلحة لرد الباطل بالحق، فإذا كان الإنسان يهدف من تغريداته إلى إيضاح الحق ودحض الباطل المنتشر بين الناس فهذا لعله خي ، أما الدخول لمجرد التسلية فلا يصلح "، وأضاف "الداعية الذي يشارك في مواقع التواصل الا جتماعي يجب أن يكون ذا علم شرعي ، ولوجوده منفعة ومصلحة ، بعيداً عن التسلية والإثارة"[٤٦].

وفي المقابل وصف د.سلمان العودة فتوى أحد العلماء بتحريم دخول مستخدمي الإنترنت على موقع فيس بوك بأنها "خطأ ضخم"، واعتبر القول بالتحريم "زلّة". وقال إن "ملاحظة الأشياء بالتحريم خطأ استراتيجي نرتكبه". وذكر العودة أنه يتعين تحفيز الناس على ما سمّاه "المشاركة الفاعلة" في موقع فيس بوك، بدلاً من تركه حكراً للمشاركة السلبية. وأضاف: "الفيس بوك مثل أي عالم إذا حرّمته فحرم قراءة الكتب ودخول المكتبات والتعاطي مع وسائل الإعلام ". وذكر أن لديه صفحة على موقع فيس بوك يستقبل فيها أحاديث الشباب ويجيب عن أسئلتهم [٤٧].

المبحث الرابع: حوكمة شبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية

تُعد الحوكمة الإعلامية نظام اً متكاملاً من الأنظمة والقوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال تطبيق ثمانية مبادئ أساسية وهى المشاركة والموضوعية والشفافية والإيجابية والتوافق والمساواة والكفاءة والفاعلية والمسئولية والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية ، وربما كان مفهوم الحوكمة الإعلامية جديداً على العالم العربي ولكنه معروف في دول العالم الغربي وينظرون إليه باعتباره حضارة إنسانية ويعنى عمليةة اتخاذ القرارا ت وضمان الطرق المختلفة لتنفيذها، وقد انطبق على كثير من المفاهيم ا لسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم بدأ تطبيقه على المفاهيم والأنظمة الإعلامية المختلفة.

ومن هنا، فإن أسس الحوكمة الإعلامية عبارة عن مجموعة من السمات أوالخصائص الحاكمة لأي نظا م إعلامي– تقليدي أو إ لكتروني - وتنطلق من مبدأ أساسي وهو احترام حق المتلقي في المعرفة المنهجية القائمة على ضمان حق وصول المستخدم لوسائل الإعلام الاجتماعية أو مشاركته فيها بشكل متساوي والتعبير عن آرائه بشكل يتسم بالإيجابية والشفافية والموضوعية وصولاً إلى ال توافق ، وهذا ما يعكس كفاءة وفاعلية النظام الإعلامي للشبكة ووجود رؤية استراتيجية لها، وبالنظر للمتغيرات السابقة نجد أن هناك عناصر سابقة على المحتوى مثل حق الوصول والقيام بعمليات تحفيز ا لجمهور من أجل المشاركة بإيجابية ، أما على مستوى المحتوى فالحوكمة تتطلب ال موضوعية والشفافية والمساواة أو التوازن في عرض الآراء ووجهات النظر وصولاً للتوافق ، وإذا ما تحقق ذلك يمكننا أن نصف النظام الإعلامي الشبكي بالكفاءة والفاعلية وأن لديه رؤية إستراتيجية ، ويمكن شرح أسس حوكمة الوسيلة الإعلامية– ومن بينها الشبكات الاجتماعية - كما يلي(٤٨):

أولاً: أسس الحوكمة السابقة على عرض المحتوى:

أ -ضمان حق الوصول والمشاركة:

وهو الحق الطبيعي الذي ينبغي على وسائل الإعلام أن تؤمنه وهو إتاحة فرصة عادلة لوصول الجمهور لوسائل الإعلام كما أنه أحد المبادئ الأساسية في النظام الأمريكي فيما يعرف جيداً بمبد أ العدالة Fairness Doctrine، وهذا المبدأ لابد أن يضمن وصول ومشاركة الأفراد العاديين والأُقليات والمجموعات المختلفة بما يعزز عملية الديمقراطية ويدعم التم اسك الاجتماعي والسياسي والثقافي ، وهنا يمكن أن نطلق على وسائل الإعلام أنها تدعم المشاركة العامة ، وهذا با لفعل ما قامت به الشبكات الاجتماعية من تسهيل للوصول والمشاركة بشكل يدعم حرية الرأي والتعبير ويساهم في تحقيق ديمقراطية الاتصال.

وفى دراسة قامت بها لجنة الإذاعة البريطانية على أسباب حدوث فجوة المشاركة، تبين أن هناك عوامل متعددة منها عدم اهتمام وسائل الإعلام بالمجتمعات المحلية، كما أن معنى ومفهوم المشاركة المجتمعية غير واضح في أذهان الإعلاميين

أنفسهم، وهذا ربما يعود في حد ذاته لنقص البحوث عن طبيعة ومستوى مشاركة الجمهور بفئاته المختلفة.

وهو ما يعنى تحفيز الجمهور ليس فقط للمشاركة وإنما أن تكون هذه المشاركة إيجابية وتساهم في صنع القرار وتعظيم الاستفادة من الوسائل الإعلامية الجديدة التي أتاحتها الثورة التكنولوجية مثل المواقع الإليكترونية وصفحاتها والمنتديات و الشبكات الاجتماعية وإبداء الرأي في الموضوعات المختلفة المطروحة سواء الاعجاب او الاضافة او التعليق ، واقتوحت بعض الدراسات الاستفادة من تكنولوجيا الهواتف الذكية التي تتيح الوصول للشبكات الاجتماعية في أي وقت وأي مكان و استغلالها في التصويت للقضايا على المستوى المحلى بل والدولي . وخاصة مع سهولة الاشتراك في باقات الانترنت وإمكانية استخدامها في اي وقت وخاصة الباقات التي تتيح الوصول للشبكات الاجتماعية.

ب -الحوكمة المصاحبة للمحتوى :

وتتضمن العناصر التالية :

- الموضوعية:

رغم أنه لا يوجد شيء موضوعي تماماً إلا أنها محاولات للوصول للموضوعية ، فالهدف هنا أن نحاول قدر الإمكان بذل كل المحاولات للوصول إلى الموضوعية ، وهى تجرد المستخدم عن أية ضغوط وعرض الحقائق أو وجهات النظر بحيادية قدر الإمكان والفصل بين شخصه ومنصب ه، وقد أكد تقرير للأمم المتحدة على أهمية تحقيق عنصر الموضوعية وسيادة القانون من خلال أطر تشريعية وتنظيمية تضمن الحياد والموضوعية باعتبارها حقاً أصيلاً من جانب و متطلباً أساسياً لتحقيق أبسط حقوق الإنسان من جانب آخر ، ولكن في الواقع العملي فإ ن تحقيق هذا ا لأمر على الشبكات الاجتماعية أمرٌ صعبُ المنال.

- الشفافية :

وتعنى التدفق الحر للمعلومات والآراء وعرض الحقائق كاملة، وغنى عن البيان افتقاد النظام الإعلامي العربي للشفافية سواء في مكونها السياسي أو الاقتصادي أو

الإعلامي وهو ما يظهر واضحاً في أحداث ثورات الربيع العربي وما أعقبها من أحداث افتقدت ليس فقط للشفافية بل لأبسط القواعد الإنسانية والمهني ة وهى حق الجمهور في معرفة صادقة ، وقد انعكس ذلك على مستخدمي الشبكات الاجتماعية وخاصة في ظل أجواء مشحونة بالاستقطاب والتحزب والاحتراب والان قسام الديني والسياسي والاجتماعي.

- المساواة والتوازن :

وهو معنى يقترب من حق الوصول إلا أنه يضمن المساواة والتوازن سواء بين الحركات المختلفة بصرف النظر عن مستواها التعليمي أو الثقافي أو الجغرافي أو النوع أو الدخل أو المه نة أو الاتجاه السياسي أو الحزبي ، وعند تقييم موقف الإعلام المصري الرسمي في أحداث الثورة وما أعقبتها نجد أنه لم يقم فقط بإحداث حالة من عدم التوازن أو المساواة أو حتى تجاهل الغالبية العظمى من أجل البعض بل أنه قام عمداً بتزييف وعى الكل سواء في أح داث الثورة أو ما سبقها أو ما لحقها مما يبرر اللجوء للشبكات الاجتماعية كرد فعل للتعبير عما يريدون وكيفما يريدون ، والتوازن يجب أن يكون بين الجماعات المختلفة أو المضامين المختلفة.

- التوافق :

وتعنى محاولة الوصول إلى رأى أو اتجاه توافقي يمثل الغالبية العامة إن لم يستطيع أن يكون الإجماع العام في محاولة لمساعدة الجمهور على فهم ما يحدث وتمكينه من اتخاذ موقف بدلاً من أن تكون البرامج مجرد إثارة كلامية قائمة على التشهير وإعطاء إحصاء ات وأرقام مغلوطة وبأسلوب غير علمي مما يفسد وعى ومعرفة الجمهور بدلاً من أين يقوم ببنائه ؛ فالجمهور يتعرض لبرامج الرأي بهدف مساعدته على الوصول لحقيقة أو رأى أو خلاصة علمية منهجية وما يحد ث الآن في أغلب القنوات هو العكس ، فالبرامج والقنوات تزيد من حيرة وارتباك الجمهور وتساه م في تشويش فكره وتجهيل معلوماته، وهنا ينفر منها الجمهور إ لى الشبكات الاجتماعية، وتلعب نظرية الاتساق والتنافر المعرفي دوراً مهماً في اختيار الجمهور للشبكات والجماعات التي يريد الانضمام إليها حتى يشعر بالراحة نحو قراره.

وقد نادى تقرير صادر من جامعة هارفارد بالتعاون مع البنك الدولي إلى أهمية أن تمارس وسائل الإعلام دورها كرقيب عل ى مدى تحقيق مصالح المجتمع ، وبالطبع فإن هذا الدور غير مرحب به سواء من جانب النظام الحكومي، حيث أن مراقبة وسائل ا لإعلام لأداء الحكومة سيواجه ب عديدٍ من العقبات ، مما يمنعها من تحقيق التوافق الذي يتوقعه الجمهور الذي يظل واقعاً بين مطرقة الإعلام التقليدي وسندان الشبكات الاجتماعية.

ج – الحوكمة اللاحقة للمحتوى :

وتتضمن هذه المرحلة من الحوكمة:

– المسئولية والمحاسبة:

وتعنى قدرة وسائل الإعلام القانونية والأخلاقية والأدبية على القيام بمهامها أمام الجمهور، وخاصةً عند اتخاذها قرارات بنشر أو إذاعة أو حجب معلومات معينة ا و استضافة أو استبعاد مصادر معينة وغيرها من الجوانب التي تفرض على وسائل الإعلام القيام بمهامها.

وبالنظر إلى الشبكات الاجتماعية نجد أن الأمر معقدٌ جداً ليس فقط لاختلاف المعنى النسبي للأخلاقيات من فرد ومجتمع لآ خر بل للصعوبة العملية في تطبيق قوانين المخالفة ا لأخلاقية و القانونية، وبالتالي فلا نملك سوى المواثيق الأخلاقية وخاصة في ظل إمكانية التهرب مما تم نشره وصعوبة الملاحقة القانونية وإمكانية إخفاء الهوية أو انتحال أسماء وحسابات الغير .

– الكفاءة والفاعلية :

وهى بمثابة الحكم النهائي الذي يمكن أن يصدر على الوسيلة و النظام الإعلامي إذا ما أخذ في اعتباره الجوانب السابقة وتشير الكفاءة إلى الجانب الكمي للأنشطة التي تقوم بها الوسيلة أو النظام الإعلامي ، بينما تشير الفاعلية إلى الجانب الكيفي في مدى تحقيق أهداف الوسيلة أو أهداف النظام الإعلامي نفسه . وبالطبع يمكن القول إن النظام الإعلامي المصري الرسمي أو الحكومي افتقد لكلا الجانبين مما أفقد الجمهور الثقة

في إمكانية الاعتماد على هذا النظام ودفعه للتحول للوسائل الجديدة سواء المدونات او الشبكات الاجتماعية بعد سنوات من الكبت النفسي والسياسي والاجتماعي والإعلامي

- الرؤية الاستراتيجية:

وتعنى وجود تصور واضح لدى الوسيلة والقائمين عليها للمكان والمكانة التي يرغبون في أن تحتلها الوسيلة في المستقبل ، وغنىٌ عن البيان أن غياب العناصر السابقة للحوكمة الإعلامية تعنى أن النظام قد افتقد إلى الرؤية الاستراتيجية سواء في تفاعله مع مختلف القضايا والم وضوعات أو حتى في قدرته عل ى إرشاد وتوجيه اهتمامات الجمهور، ومن العناصر السابقة نستطيع أن نستنتج أننا قد عاصرنا نظاماً إعلامياً حكومياً يفتقد لأبسط قواعد الحوكمة الإعلامية، وذلك على مستوى الفضائيات سواء كانت حكومية أو خاصة ، الأمر الذي يفرض على مستخدمي الشبكا ت الاجتماعية الا يتعاملوا بالمعايير السابقة نفسها، وأن يحاولوا استغلال الفرصة التي سنحت أمامهم بتوفير منبر حر لتداول الأفكار والمعلومات والآراء بعيداً عن مشكلات التعصب والتحزب والاستقطاب.

مقياس الحوكمة الإعلامية الشبكية :

ويمكن ان نرصد ثماني مستويات في مقياس مدى الالتزام بالحوكمة الإ علامية كما يلي[٤٩]:

١ ـ الاختلاف:

الاختلاف يقصد به وجود آ راء وتوجهات ووجهات نظر مختلفة على الوسائل والأساليب بينما الخلاف يصل لمرحلة اختلاف الأهداف والرؤى والتوجهات والمصالح والاهتمامات.

٢ ـ الخلاف الضمني:

وهو ما يمكن ان نلاحظه من خلا ل التحليل السياقي لإسهامات الأفراد والجماعات عبر الشبكة دون ان يظهر في كلمات او مفردات وجمل واضحة ومعلنة عن هذا الخلاف.

٣ ـ الخلاف الظاهر:

وهي مرحلة يعلن فيها الأفراد والجماعات عن خلافهم او خصومتهم ويكون لكل منهم توجهات مختلفة لكن يظل هناك نوعا من الاحترام ف ي إطار قبول الأخر او بمعني أدق قبول وجهة نظره ومناقشتها ورفضها.

٤ ـ الهجوم دون تجاوز:

وهي مرحلة يبدأ كل طرف فيها الهجوم على أفكار ومعلومات وتوجهات الأخر دون أن يمس شخصه فمثلاً يمكن أن نهاجم سياسات الحزب الحاكم وسياسات الرئيس دون أن نتطرق لشخصه أو بيته أو أسرته أو حياته الخاصة إلا إ ذا كان لها علاقة بعمله العام.

٥ ـ التحريض:

وهو استخدام أسلوب الح ث والإثارة والتحريك لدفع الفرد أو الجماعة لاتخاذ توجه أو سلوك معين بالاعتماد على استراتيجيات ال حشد والتكثيف والتضخيم والمبالغة، ونظراً لخطورة التحريض فقد ساوت بعض القوانين بين عقاب المحرض والفاعل في عددٍ من الجرائم استناداً إلى أن المحرض فاعل معنوي، وأ نه لولا تحريضه كان من الممكن ألا تقع الجريمة ، وقد ساد أسلوب التحريض في مصر في السنوات التي أعقبت الثورة سواء كان بحوافز مادية أ و معنوية في ظل نظام التحزب والاستقطاب على اختلاف مستوياته.

٦ ـ الإساءة بالتشهير:

وهنا يبدأ الأفراد والجماعات اعتماد سياسة الهجوم بالتجريح والتشهير والاحتقار بهدف النيل من الأخر وإسقاطه وإقصائه من الح ياة والخارطة السياسية بوجه عام ، ورغم أن تلك المرحلة صعبة جداً لكن وهدفها تدميري، إلا أنن ما نزال نلحظ وجود أطراف متصارعة تموج بها الحياة السياسية.

٧ ـ رفض وإنكار الآخر:

تختلف تلك المرحلة عن سابقتها في أ نها ترفض وتنكر وجود الآخر سواء من تلقاء نفسها أو بالاستناد إلى قرارات وقوانين تحظر جماعات أو كيانات معينة ، ولا يوجد هنا أي ملمح يشير لإمكانية ا لتراجع بل على العكس الأمر مرشح للهبوط لآخر مستوي في ذلك المقياس.

٨ ـ استباحة الأخر:

وهي أسوأ مرحلة لأنها تمثل قاع الهبوط والتدني الأخلاقي حيث يصل الهجوم والإنكار والرفض إلى مرحلة استباحة الآخر سواء ماله أو عرضه أو أسرته أو حتى حياته وإهدار دمه. ويتجاوز الخلاف و الصراع كل المراحل السابقة ليصل إلى هاوية السقوط الأخلاقي، ويمكن القول إ نه بدءاً من المستوي السادس ينقسم الأ فراد ما بين الاستمرار في الهجوم وال حرب المشروعة – من وجهة نظرهم – أو الانزواء والانسحاب من الحياة السياسية والاجتماعية بعد فقدان الثقة والمصداقية في المناخ السياسي والاجتماعي بوجه عام.

هوامش البحث

١ - عماد بكار، "الإعلام البديل قد لا يحمل أخباراً جيدة..!"، جريدة **الاقتصادية** السعودية، ٣ من سبتمبر ٢٠٠٧، Available at: http://www.alarabiya.net/views/2007/09/03/38620.html.

٢ - Yik Chan Chin, Regulating social media- **A report on the workshop "Social Media, Regulation and Freedom of Expression"** in May at Hong Kong Baptist University, August 2013, Available at: http://journalism.hkbu.edu.hk/doc/Regulating_social-Media.pdf

٣ - سلطان مسفر مبارك الصاعدي، الشبكات الاجتماعية خطر أم فرصة، **الألوكة**، ٢٣ أبريل ٢٠١٢، متاحة على الرابط التالي : http://www.alukah.net/publications_competitions/0/4040/

٤ - Ess, C., 2006, "Ethical Pluralism and Global Information Ethics**, Ethics and Information Technology**, 8(4): 215–226.

٥ - Van den Eede, Y., 2010, "'Conversation of Mankind' or 'Idle Talk'?: A Pragmatist Approach to Social Networking Sites, **Ethics and Information Technology**, 12(2): 195–206.

٦ - Vallor, S., 2010, "Social Networking Technology and the Virtues, **Ethics and Information Technolo**gy, 12 (2): 157–170.

٧ - Puotinen, S., 2011, "Twitter Cares? Using Twitter to Care About, Care for and Care With Women Who Have Had Abortions**, International Review of Information Ethics**, 16: 79–84.

٨ - Hamington, M., 2010, **Care Ethics, Friendship and Facebook**, in Face book and Philosophy, D.E. Wittkower (ed.), Chicago: Open Court, pp. 135–145.

٩ - **Social Networking and Ethics**,2012, first published Friday August 3 , 2012 http://plato.stanford.edu/entries/ethics-social-networking/

١٠ - عادل عبد الصادق، الشبكات الاجتماعية بين الرقابة والحرية، **الأهرام**، ٧ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/292198.aspx

١١ - رانيا عامر، غرفة صناعة التكنولوجيا : ضوابط قانونية لمنع سوء استخدام مراقبة الإنترنت، **اليوم الساب ع**، ٠٥ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www1.youm7.com/story/2014/6/5

١٢ - ميثاق Social Media.. إرشادات دينية تفتقر لآليات التنفيذ، المال، ٢٤ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=174818#.VEQkkfmSxy0

١٣ - أخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مهددة بالانقراض، **الخليجية**، متاحة على الرابط التالي:- http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/eb6e3d94-64b8-4b25-88b2-a619f7cd8d6b

١٤ - ديانا أيوب خبراء : مراعاة «الأخلاقيات» في وسائل التواصل الاجتماعي ضرورية ، **الإمارات اليوم**، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٢ - http://www.emaratalyoum.com/life/life-style/2012-09-23-1.513614

١٥ - زينب حافظ ، ظاهرة تهدد الأمن القومي :مواقع التواصل تحولت إلى مواقع للتفرقة، **أخبار الخليج**، متاح على الرابط التالي :- http://www.akhbar-alkhaleej.com/13293/article_touch/37813.html

١٦ - سلمى إيهاب، مختصون : تجاوزات الصحافة الإلكترونية و «التواصل الاجتماعي» تحتاج قانوناً، صحيفة **الوطن** البحرينية، ٢٣ مارس ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي : http://www.alwatannews.net/NewsViewer.aspx?ID=IwWAgu3MDbNeDXGnPx5c4g933339933339

١٧ - وزيرة خليجية تدعو لـ "تنظيم" الإعلام الاجتماعي للتقليل من الضغط السياسي، **التقرير**، ١٧أكتوبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: https://altagreer.com/general

١٨ - لحماية حقوق الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة من الانتهاك - أكاديميون: سن تشريعات لمكافحة الجرائم في مواقع التواصل الاجتماعي، الشاهد، ٢٨ مارس ٢٠١٣ متاح على الرابط التالي: http://alshahedkw.com/index.php?option=com_content&view=article&id=90041:2013-03-27-18-09-51&catid=31:03&Itemid=419

١٩ - السعودية توقف خلية تشتغل لفائدة قطر على مواقع التو اصل الاجتماعي، **العرب**، ٢٣ مايو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:http://www.alarab.co.uk/?id=23430

٢٠ - Yik Chan Chin, Op, Cit.

٢١ - إنجي طه، حقوقيون : مراقبة مواقع التواصل جريمة، **الوفد**، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:/http://www.alwafd.org

٢٢ - أنس حبيب، الداخلية تر اقب المصريين.. موقع أمريكى يفجر مفاجأة : مصر تتعاقد مع شركة أمريكية لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعى.. والأمن الوطنى حصل على أجهزة رقابة تتجسس على محادثات فيس بوك وتخترق واتس آب وسكايب، **اليوم السابع**، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:http://www1.youm7.com/story/2014/9/18

٢٣ - شريهان أشرف، مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي بين حق الدولة وخصوصية المواطن، **البديل**، ٦ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://elbadil.com/2014/06/06

٢٤ - البحرين تبدأ رقابة على مواقع ا لتواصل الاجتماعي الشهر الجاري، **CNN**، ١٤ اغسطس/ آب، متاح على : http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/8/3/Bahrain.twitter.facebook.moniter/

٢٥ - القضاء يأمر باستمرار حبس نادر عبدالإمام المتهم بإهانة خالد بن الوليد، **الوسط**، ١٠ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.alwasatnews.com/4386/news/read/919257/1.html

٢٦ - أنور الخطيب، قطر تشدّد الرقابة على الانترنت، **العربي الجديد**، ١٢ فبراير ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي :-http://www.alaraby.co.uk/miscellaneous/ec0c8e68-703f-48fa-a7db-3e97f4aa4846

٢٧ - قانون قطري لتشديد الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي، **BBC**، أول يونيو ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي : http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2013/06/130601_qatar_media_law

٢٨ - قطر: قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الجديد يعرض حرية التعبير عن الرأي للخطر، **منظمة العفو الدولية** ، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.amnesty.org/ar/for-media/press-releases/qatar-new-cybercrimes-law-endangers-freedom-expression-2014-09-18

٢٩ - فهد الذيابي، السعودية تدرج مواقع التواصل الاجتماعي ضمن الأدوات الرقابية، **الشرق الأوسط**، ٢٧ يونيو ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي : http://classic.aawsat.com/details.asp?section=43&article=734067&issueno=12630#.VEZFkvmSxy0

٣٠ - شبكات التواصل الاجتماعي عصا سحرية لخدمة امن السعودية- الرياض تعتبر ان الشبكات

الاجتماعية وسيلة إضافية لتقييم الاداء الامني، واتجاه نحو حجبها على السعو ديين،**ميدل إيست أون لاين** ، ٢٩ مارس ٢٠١٣، متاحة على الرابط التالي :-http://www.middle-east-online.com/?id=152152
٣١ - محمد حسن عامر، دول العالم تراقب شبكات التواصل .. والمبرر: مواجهة الإرهاب، **الوطن**، ٣ يونيه ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.elwatannews.com/news/details/496671
٣٢ - أحمد كامل، السعودية تطبق التقنية الرقابية لمواقع "التواصل الاجتماعي"، **الوطن**، ١٤ أبريل، ٢٠١٤، متاحة على الرابط التالي : http://www.elwatannews.com/news/details/460809
٣٣ - "العربية لمعلومات حقوق الإنسان" تدين سجن مدونة ١١ عاما بالكويت بزعم إهانتها للأمير، **بوابة الأهرام** ، ١١ يونيه ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي : http://gate.ahram.org.eg/News/358283.aspx
٣٤ - لكويت: حبس "محمد العجمي" واتهامه بازدراء ا لأديان بسبب تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، **المسافر**، ٣٠ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.almoussafir.info/spip.php?article2429
٣٥ - الكويت تراقب «تويتر» بالتنسيق مع الاستخبارات البريطانية خشية «الدولة الإسلامية»، **الخليج الجديد** ، ١٤ أكتوبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://thenewkhaleej.com/ar/node/3966
٣٦ - الكويت تسحب الجنسية من ١٠ أشخاص بينهم الداعية العوضي، **الشرق الأوسط** ، ١١ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.aawsat.com/home/article/157791
٣٧ - الأردن : الإفراج بكفالة عن صحفي بعد توقيفه لأسبوع بسبب "بوست" على الفيسبوك، **CNN** العربية، ٢٥ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/08/25/jordan-release-journalist-post-facebook
٣٨ - تتبع شبكات التواصل : بين حفظ النظام وانتهاك الخصوصية، **عقان نت**، ١٥ أكتوبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي": http://ar.ammannet.net/news/238545
٣٩ - رشا عبد الصمد، حصاد الفتاوى .. فى عام ٢٠١٠، **الجمهورية**، متاح على الرابط التالي : http://www.algomhuria.net.eg/it/din4.html
٤٠ - بعد الفتوى السعودية بقتل ميكي ماوس فتوى مصرية بتحريم الفيس بوك الشبكة العربية لو كان مستخدمو الفيس بوك آثمين ، فنحن أول الآثمين، **المبادرة العربية لإنترنت حر** ، متاح على الرابط التالي:http://old.openarab.net/ar/node/1741
٤١ - ردود فعل واسعة حول فتوى دار الإفتاء بتحريم "الشات" بين الجنسين.. نائب رئيس جامعة الأزهر: سبب الفتوى درء مفسدة الزنا .. وأمين الفتوى بدار الإفتاء : تغلق مداخل الشيطان .. وآمنة نصير : مجافية للواقع، **اليوم السابع**، ٣٠ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.youm7.com/story/2014/8/30/
٤٢ - سمر مدحت، فتوى "تحريم الشات" بين "إباحة" فلسطين.. و"معارضة" مصر.. و"خلوة" السعودية، **الدستور**، ٣١ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي : http://www.dostor.org/668997
٤٣ - مرصد دار الافتاء المصرية يطالب بضرورة وضع ميثاق شرف لأخلاقيات وضوابط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، **دار الإفتاء المصرية** ، ١٦ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:http://www.dar-alifta.org/Viewstatement.aspx?ID=3060&type=0
٤٤ - الشروق، مفتي السعودية: تويتر مصدر «للأكاذيب والأباطيل، ٢١ من أكتوبر ٢٠١٤، متاح على: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21102014&id=81

62b90a-ecee-4a16-bad0-d00d2fbd8cea

٤٥ - فتوى سعودية تحرم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للدعوى للتظاهر ، **سوريا نيوز**، ٢٣ يوليو ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي :http://www.syria-news.com/var/articlem.php?id=21014

٤٦ - مفتي السعودية: مواقع التواصل الاجتماعي مشبوهة، العين أون لاين، ١٧ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: http://alainonline.net/news_details.php?sid=15031

٤٧ - العودة: فتوى تحريم «فيس بوك» خطأ، **سبق**، ٣ مارس ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: http://sabq.org/vtRede

٤٨ - انظر بالتفصيل:

– أشرف جلال حسن، أخلاقيات استخدام الجمهور المصري للشبكات الاجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير وآثرها علي اتجاهاته نحو هذه الشبكات : دراسة حالة علي التجربة المصرية في إطار نموذج الحوكمه الإعلامية بالتطبيق على الفيسبوك، تونس: **مؤتمر شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة**، ١٦-١٨ أكتوبر ٢٠١٤.

- Michael Glowacki (2010), New Public + New Media = New Governance, The Council of Europe's Approach to Governance in Europe Public Service media, Paper presented to the **AD Moc Advisory Group on Public Service Media Governance,** (Strasbourg, 27-2 May 2010), P.6
- Kathy Lines (2009), Governance and the Media: a Survey of Public Opinion, **A report prepared for BBC world Service Trust (The Fuse Group)**, April 2009 p.6.
- Jan. Wanderson, (2006), Governance, Next Phase of Information Revolution, **George Town University Center for Contemporary Arab Studies**, May 17, 2006, p.5
- Adel, M. Abdellatif, (2003), Good Governance and its Relationship to Democracy and Economic Development, **A Report presented to Global Forum 111**.
- Sheila, S. Coramel (2008), The Role of the News Media in the Governance Reform Agenda, **Harvard-World Bank Workshop**, 29 – 31 May, 2008, P.2.

٤٩ - انظر المراجع السابقة نفسها.